

ازدياد الأصوات التي تتحدث عن ضم مناطق في الضفة الغربية إلى إسرائيل!

مناهج التعليم الإسرائيلية أصبحت تشمل مضامين قومية متطرفة وفاشية أيضا!

المنتهد

الثلاثاء ٢٠١٤/٦/٣م الموافق ٥ شعبان ١٤٣٥هـ العدد ٣٣٤ السنة الثانية عشرة

صفحة (٦) ة

صفحة (٥) ة

المنتهد

ملحق نصف شهري يصدر عن



مدرار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كلمة في البداية

«ثقوب سوداء» للسياسة الإسرائيلية!

بقلم: أنطوان شلحت

أبدأ هذه الكلمة بمقولة تنطق بها المفكر الإسرائيلي يشعياهو لييوفيتش في العام ١٩٩١ بالتزامن مع انطلاق «عملية السلام» بين إسرائيل والفلسطينيين (في إطار «مؤتمر مدريد»)، وأشار فيها إلى أن استمرار السيطرة على المناطق الفلسطينية المحتلة بالقوة تحول في إسرائيل إلى «قيمة سامية».

وإذا ما أعدنا قراءة معظم التحليلات التي تناولت بالشرح والتحليل والاستنتاج وقائع «عملية السلام» منذ ذلك العام وصولاً إلى آخر جولة مفاوضات بين الجانبين بدأت في تموز ٢٠١٣ وانهارت في نيسان ٢٠١٤، يمكن الخلوص إلى أن ما يقوله لييوفيتش يشكل أحد «الثقوب السوداء» للسياسة الإسرائيلية. ولا بد من أن نضيف أيضاً أن حرب حزيران ١٩٦٧ التي تآذى عنها الاحتلال الذي يقصده هذا المفكر، كانت إشارة البداية أو بمنزلة فاتحة نحو مزيد من تطرف المشروع الكولونيالي الصهيوني في فلسطين برمتها. وينحى كثير من هذه التحليلات باللذمة في شأن تعثر مسار تلك العملية على اليسار الإسرائيلي الصهيوني، ومنها من اتهم هذا اليسار بأنه أصبح أسير ما يسمى «السحر المسياني للسلام» فور توقيع اتفاق أوسلو. وبموجب الذي وجه هكذا اتهام، فإن اليسار تفاضى عن حقيقة أن أغلبية العناصر اللازمة للسلام بقيت في الخلف أو في الأدرج. وأن الاحتلال استمر كما لو أنه لم يحدث شيء يذكر، وأن أي مستوطنة لم تتحرك من مكانها. وأنه نتيجة لذلك كله لم يتوقف «العنف الفلسطيني». وبناء على ذلك ظل الواقع الإسرائيلي القائم عقبة كئداء أمام طريق الوصول إلى «محطة السلام النهائية» (التي حددها محلل إسرائيلي أخيراً بأنها إما أن تكون دولتين وإما دولة واحدة).

ويعتقد صاحب هذا التحليل نفسه أن المسؤولية عن المناخ المسياني، الذي نما وتطور بعد اتفاق أوسلو، يتحملها مباشرة كل من شمعون بيريس ويوسي بيلين. وهو يؤكد أن بيريس هو ذلك الذي أزعج بصورة عامة، وعباً عاماً إلى ناحية أن السلام أصبح ناجراً، وذهب بيلين في عقبيه. ويضيف أن المسيانية التي تتطلب مسيحاً كاريزمياً هي جزء من التفكير الديني. أما المسيانية العلمانية فإنها لا تستلزم مسيحاً شخصانياً. إذ إن المسيح في هذه الحالة هو السلام. وفي هذا الشأن أعاد إلى الأذهان إحدى المقابلات مع بيريس والتي تحدثت في سياقها عن الحاجة والضرورة إلى الدفاع عن جسد السلام، «كما لو أن السلام هو شخصية تتجول في الشوارع»!

هناك مسألة أخرى جديرة بالاهتمام ومتعلقة بحقيقة أن أغلب جولات المفاوضات بشأن التسوية السياسية جرت تحت وطأة ضغوط خارجية مارستها على إسرائيل الإدارات الأميركية المتعاقبة، ولم تكن هذه الجولات في معظمها ناجمة عن رغبة مثبتة في الدفع قدماً نحو تسوية بقدر ما كانت محاولة لعدم الظهور بظهور غير الراجح في السلام الذي تحرص إسرائيل على أن تظل مؤثرة في خطاه.

وترتب على ذلك «ثقبان سودان» أخران للسياسة الإسرائيلية:

الأول، الاهتمام بأن تكون هناك عملية سلام أكثر أضعافاً مضاعفة من السعي الجاد لتحقيق اتفاق سلام.

الثاني، محاولة تسويد وجه الطرف الفلسطيني بغية تحميله المسؤولية الكاملة عن فشل أي جولة مفاوضات، في حال فشلها. وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق إيهود باراك أول من أوصل هذه المحاولة إلى ذروتها القصوى، فهو لم يتطلع إلى تحقيق مصالحه مع الفلسطينيين في قمة كامب ديفيد، ولم يحاول تقرب الصراع من نهايته بحق وحقيق. وثمة توابلتيصغ الإسرائيلية كثيرة بأن ما فعله باراك في كامب ديفيد هو أنه «بادر إلى هذه القمة بهدف إفساحها عن طريق العمد، وبدأ يثبث أن الفلسطينيين هم الطرف الراض، وهذا ما يفسد، بكيفية ما، استمرار تباينه بكونه «الذي كشف عن الوجه الحقيقي» (لرئيس الفلسطيني الراحل) ياسر عرفات. وصند أحد المحللين الإسرائيليين الذي جزم بأن الانشغال الوحيد لرئيس الحكومة الحالي بنيامين نتنياهو على صعيد سياسته الخارجية الإقليمية والدولية يكاد ينحصر في تقديم جواب عن السؤال: من الفلسطينيون العرب والغوييم (الأغيار)، بموازاة تطبيق الرغبة في تهويد إسرائيل بصيغ متعدهة ظاهرة وخفية. وفي خضم ذلك يحى السؤال: ماذا تريد إسرائيل؟ ولفت آخر إلى أن الجو الإسرائيلي العام يتيح إمكان إقصاء مثل السؤال السالف، وغض الطرف عن أكلاف الاحتلال تحت غطاء الادعاء أن «الشعب اليهودي» هو الضحية الأبدية.

كنا في مقام سابق هنا أشرنا إلى أن المقاربة الإسرائيلية الرسمية إزاء التبشير الأولى لـ «الرابع العربي»، والتي لاحت من خلال ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ المصرية، جعلت أحد الأساتذة الجامعيين يستنتج أن إسرائيل ما زالت أسيرة «عقلية الغيتو»، نظراً إلى أن التداول فيها تم فقط من خلال تشريع التداعيات المتعلقة بمصالح إسرائيل الضيقة، عبر طرح السؤال بشأن فوائد ذلك الربيع أو أضراره بالنسبة لها لا أكثر.

وبمراجعة وقائع الأحداث المتتالية ليس من المبالغة القول إن مزيداً من علامات الغيتو سيطرت على إسرائيل، بما يجعلنا نستنتج أن احتمال الفكك من تلك العقلية ضئيل للغاية. وقد تساءل البعض: هل تستطيع دولة كهذه الصمود والازدهار في العالم المعاصر، منها بأن شعوباً أخرى في العالم خاضت الكثير من الحروب، لكنها عرفت دائماً أنها بعد الحرب يحل السلام، وأن أعداء اليوم يمكن أن يصبحوا أصدقاء الغد.

غير أن إسرائيل ما زالت غير قادرة على فعل ذلك.

وتشير استطلاعات الرأي العام إلى أن الأغلبية الساحقة فيها تعتقد أنه لن يكون هناك سلام إلى الأبد، وهي على قناعة أن الفلسطينيين والعرب يريدون القضاء عليها، وأن الاحتلال المستمر للأراضي الفلسطينية في مناطق ١٩٦٧ وإقامة المستوطنات فيها هما نتيجة للعنف العربي وليس سبباً له، والأغلبية العظمى من اليهود في العالم تدعم إسرائيل على نحو شبه أعمى.

وهذا يستدعي أن نستعيد رأي أحد الساسة الإسرائيليين المخضرمين (أوري أفنييري) الذي أكد فيه أن المطلوب إزاء المصيرورة الراهنة لأوضاع إسرائيل لم يعد تغيير هذا الجانب أو ذلك من الدولة، وإنما تغيير مبادئ الدولة نفسها. وهذا الأمر يتجاوز كثيراً المجال السياسي، أو مجال تبديل حزب معين بأخر في كل دورة انتخابات عامة، كما أنه يتجاوز حتى الحاجة إلى صنع سلام مع الشعب الفلسطيني، وإلى إنهاء الاحتلال، وإلى إخلاء المستوطنات، ويستلزم إحداث تغيير جذري في الوعي الوطني العام، أي تغيير وعي كل إسرائيلي وإسرائيلية. ومن أجل ذلك نضيف أنه ربما باتت إسرائيل بحاجة إلى صدمة إيجابية أو سلبية، ذلك بأن جميع الصدمات الإيجابية والسلبية التي تعرضت لها حتى الآن كانت صغيرة وعابرة مقارنة بما هو مطلوب حقاً.

نتنياهو ووزراء في حكومته:

«حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني تعزز الإرهاب!»

ليبد: الوقت الحالي غير مناسب لإطلاق تصريحات هوجاء



(أب)

نتنياهو: بحث دائم عن ذرائع للمقفر عن استمقاقات السلام.

وتعتمد عليها. إن حركة حماس في تنظيم إرهابي يدعو إلى تدمير إسرائيل ولا يجوز للمجتمع الدولي أن يحتضنها. هذا لن يعزز السلام بل يعزز الإرهاب». ونقلت «هآرتس» عن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية، جنيفر ساكي، قولها «نتبع منذ سنوات طويلة سياسة وأوضنا مضمونها للأطراف بصورة علنية ومن خلال محادثة شخصية وبموجبها أنه سدرس تركيبة الحكومة الفلسطينية الجديدة ثم سقرر ما إذا كنا ستعوان معها أم لا، وذلك بعد نشر إعلان رسمي عن تشكيلها». وأضافت ساكي أن «وزير الخارجية كيري ومسؤولين آخرين في الإدارة الأميركية أوضوا لكلا الجانبين أن أية حكومة جديدة ستشكل يجب أن تتبنى شروط الرباعية الدولية والعمل بموجبها» والتي تنص على الاعتراف بإسرائيل والاتفاقيات الموقعة ونبد العنف.

وتنفذ حكومة إسرائيل حملة دبلوماسية وأعلنت أنها تسعى من خلالها إلى تقويض التأييد الدولي المتوقع لحكومة الوفاق الفلسطينية وأن هذه الحملة ستتركز في الولايات المتحدة من خلال حوار مع الإدارة الأميركية ونشاط مكثف مع جهات في الكونغرس الأميركي.

ونقل موقع «اللاه» الإلكتروني عن مسؤول سياسي إسرائيلي قوله إنه بالنسبة لإسرائيل فإن «خدع الفلسطينيين لن تغير شيئاً، وهذه حكومة تستند إلى حلف مع حماس، التي يعرفها المجتمع الدولي بأنها منظمة إرهابية. واختيار أبو مازن النضام إلى هذه المنظمة الإرهابية يثبت أنه ليس شريكاً للسلام مع إسرائيل». رغم ذلك فإن التقديرات في إسرائيل تشير إلى أن المجتمع الدولي، وبضمنه الولايات المتحدة، سيعترف بحكومة الوفاق الفلسطينية بعد تبنيها لشروط الرباعية الدولية.

ومضى ليريمان قائلًا إن «على إسرائيل التطلع إلى تسوية إقليمية وإبرام تحالف مع العالم العربي المعتدل، وإذا كان بالإمكان الصعود إلى طائرة والسفر من تل أبيب إلى الدوحة أو الرياض والقيام بأعمال فإن هذا سيكون واقعا مختلفا تماما». واعتبر ليريمان أن «التسوية مع الفلسطينيين هامة من أجل علاقتنا مع أوروبا، ولكن ليس مع العالم العربي، الذي يبدو أنه ليس مهتما بالفلسطينيين». من جانبه قال رئيس حزب «يويد مستقبيل» ووزير المالية الإسرائيلي، يائير لبيد، في أعقاب تشكيل حكومة الوفاق الفلسطينية إنه «سنظفر في الأسابيع القليلة القادمة إلى دراسة هذه الحكومة وأن نرى إلى أين سنتجه من هنا. وهذا ليس الوقت المناسب لإطلاق التصريحات الهوجاء وإنما ترجيح الرأي. وأنصح زملائي في الحكومة ألا يسمحو لحماس بأن تحرف التيار إلينا ثانية من أجل الفوز بعنوان في الحلبة السياسية الداخلية (في إسرائيل)».

ونقلت صحيفة «هآرتس» صباح أمس، عن نتنياهو قوله إن وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، تعهد بأن لا تعترف الولايات المتحدة بحكومة الوفاق الفلسطينية فور تشكيلها، وأن كيري وعده بأن تنتظر الولايات المتحدة لتتخذ قراراً بشأن الحكومة الفلسطينية الجديدة، التي تم تشكيلها على إثر اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس، وبعد ذلك يتخذ قرار فيما إذا كانت واشنطن ستعاون معها أم لا.

وأضافت الصحيفة أن أقوال نتنياهو جاءت خلال اجتماع للمجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت)، عقد أمس الأول، وتم تخصيصه للبحث في تشكيل حكومة الوفاق الفلسطينية الجديدة. وقال نتنياهو لدى افتتاح اجتماع حكومته الأسبوعي، أول من أمس، «أدعو جميع الأطراف المسؤولة في المجتمع الدولي إلى عدم التسرع إلى الاعتراف بحكومة فلسطينية تشمل حماس

هاجم رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ووزراء حكومة الوفاق الوطني الفلسطينية، التي أعلن عن تشكيلها وأقسم وزراؤها اليمين القانونية، أمس الاثنين.

واعتبر نتنياهو خلال مشاركته في اجتماع للجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، أن «الإرهاب الإسلامي يرفع رأسه في أوروبا، والتعبير الأخير عن ذلك كان العملية في بروكسل. والغريب في الأمر أن حكومات في أوروبا نددت بالعملية تحدثت بود عن حكومة حماس. وهذا الأمر لا يعزز السلام وإنما يعزز الإرهاب». من جانبه تطرق رئيس حزب «البيت اليهودي»، اليميني المتطرف ووزير الاقتصاد الإسرائيلي، نفتالي بينيت، إلى تشكيل حكومة الوفاق معتبراً أن «أجندة الدولة الفلسطينية تحطمت اليوم على حائط الواقع». وزعم بينيت أن حكومة الوفاق الفلسطينية هي «حكومة مؤلفة من إرهابيين يرتدون بدلات وشكلتها فتح وحماس، تلك المنظمة التي توجد في ميثاقها جمل مرموعة تدعو إلى قتل اليهود الذين يخبثون خلف الأشجار والصخور. وهذه حكومة غير شرعية ولذلك قررت حكومة إسرائيل بالإجماع ألا تعترف بها ولا تجري اتصالات معها».

بدوره قال وزير الخارجية الإسرائيلي، أفيدور ليريمان، في خطاب أمام طلاب المركز الأكاديمي المتعدد المجالات في مدينة هرتسليان أن الفلسطينيين وحدهم ليسوا قادرين على التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل. وأضاف أن أسقط مثال على ذلك هو رفض اقتراح السلام، الذي طرحه رئيس حكومة إسرائيل السابق، إيهود أولمرت، أمام الرئيس الفلسطيني، محمود عباس (أبو مازن)، وتابع أنه من أجل التوصل إلى اتفاق يتعين على إسرائيل التحدث مع الدول المعتدلة في العالم العربي فلدينا مصالح مشتركة معها مثل (مبارية) إيران والإخوان المسلمين وسورية».

قضية جنائية جديدة يمتزج فيها الفساد والسياسة في ميناء أسدود!

من خلالها أموالاً طائلة هو حسن».

كذلك أفاد مستوردون ومصدرون بأن ألون حسن تواجد في لقاءات جرت خلالها مفاوضات حول استئجار خدمات شركة «دانا» في الميناء.

ضلوع غابي أشكنازي في القضية

تشتمت الصحف الإسرائيلية راحة فساد ننتة في قضية الفساد في ميناء أسدود. إن يشتبه بضلوع قياديين من حزب العمل فيها، وبينهم رئيس نقابة العمال العامة (الهستدروت) عوفر عيني. كذلك مشتبه في هذه القضية رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق، غابي أشكنازي. ويشار إلى أن عيني كرئيس للهستدروت هو أحد أقوى قياديين حزب العمل لأنه يجند من خلال منصبه ناخبين من أجل التصويت للعمل، خاصة في صفوف نقابات العمال الكبرى، وإحداها لجنة العمال في ميناء أسدود.

وقالت صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية، أمس، إنه توجد علاقة سياسية وشخصية بين عيني وألون حسن. ووفقاً للصحيفة، فإنه في إطار الانتخابات الداخلية على رئاسة حزب العمل، التي جرت في أيلول العام ٢٠١١، دعم عيني عضو الكنيست شيلي جيموفيتش، التي انتخبت رئيسة للحزب. ومن جانبها، امتنعت جيموفيتش عن التطرق في تصريحاتها إلى ما يحدث في ميناء أسدود. وفي وقت لاحق، ادعى محامو ألون حسن أن جيموفيتش طلب من موكلهم أن يدخل أعضاء جديداً إلى الحزب، على ما يبدو من عمل الميناء، لكي يصوتوا لصالحها في الانتخابات الداخلية على رئاسة الحزب.

كذلك أشارت الصحيفة إلى أن جيموفيتش استضافت في بيتها أوري بلتر، أحد مالكي شركة «دانا»، في إطار برنامج شبه إعلاني يشارك في تقديمه في القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي.

وخلال العام ٢٠١٣ تم نشر تحقيق صحافي حول أعمال ألون حسن في ميناء أسدود. وعلى أثر ذلك يتفق عيني وحسن على تنحي الأخير طواعية عن رئاسة لجنة عمل الميناء. وفي هذه الأثناء أخذت جيموفيتش تهاجم حسن وتصفه بـ «الفتوة»، فيما حرض حسن مصوتين ضدها، وأسفر ذلك عن

تفجرت مؤخرا قضية فساد كبرى جديدة تعصف بإسرائيل وتتعلق بالعمل في ميناء أسدود في جنوب إسرائيل. وتطور الشبهات في هذه القضية حول سيطرة رئيس لجنة العمال في الميناء، ألون حسن، بشكل كامل على الميناء والأعمال التجارية فيه، والتي جمع من خلالها ثروة كبيرة. وقررت المحكمة، أمس الاثنين، تمديد اعتقال عدد من الضالعين في هذه القضية.

وكانت الشرطة قد اعتقلت يوم الثلاثاء الماضي ألون حسن وابن شقيقه دافيد حسن والأخوين يانيف وأوري بلتر، اللذين يملكان شركة «دانا» - خدمات الميناء، وتشتبه الشرطة بأن الأربعة ارتكبوا مخالفات خطيرة، بينها الرشوة والابتزاز من خلال التهديد وتبييض الأموال بحجم عشرات ملايين الشواكل. وتم اعتقال الأربعة بعد تحقيق سري أجرته الشرطة، على مدار عام كامل، وشمل التصنت على محادثاتهم الهاتفية، والاشتباه المركزي في هذه القضية هو أن ألون حسن استغل منصبه ونفوذه كرئيس للجنة العمال في الميناء من أجل إرغام شركات عملت في الميناء على استئجار خدمات شركة «دانا» فقط، التي تزود خدمات في الميناء، مثل خدمات لوجستية ونقل بضائع.

ووفقا للشبهات الشرطة، فإن الشركات التي امتنعت عن استخدام خدمات شركة «دانا»، واستاجرت خدمات شركات خاصة أخرى، عانت على ما يبدو من عقوبات مارستها ضدها رئيس لجنة العمال حسن. وفي المقابل فإن جزءاً من الأرباح التي دخلت بهذه الطريقة إلى شركة «دانا» وصل إلى جيب ألون حسن. وتقدر الشرطة أن حجم الأموال التي جمعها حسن بهذه الطريقة يصل إلى ملايين الشواكل، التي يبضها في محاولة لتلويش عملية نقل الأموال. ورغم أن حسن ليس المالك الرسمي لشركة «دانا»، إلا أن الشرطة تشتبه بأنه هو الذي يقف وراء أعمالها. إذ أن مالك هذه الشركة، يانيف بلتر، هو صديق الطفولة لحسن، وكان شريكه مع مطعم. كذلك فإن دافيد حسن، ابن شقيق رئيس لجنة عمل الميناء، هو نائب المدير العام التنفيذي في شركة «دانا». ونقلت صحيفة «يديعوت أحرונوت»، أمس، عن مصدر في الشرطة قوله «لدينا أدلة تظهر أن 'دانا' هي في الواقع شركة ألون حسن. ومن الناحية الرسمية يملك الشركة الأخوان بلتر، لكن الذي يدير أمور الشركة ومن كسب

رئاسة الدولة الإسرائيلية - من منصب تمثيلي إلى بوق سياسي!

* سنة أسماء تتنافس على منصب رئيس دولة إسرائيل الذي سينتخبه الكنيست يوم العاشر من حزيران الجاري * رؤوفين ريفلين يبدو الاسم الأقوى لتولي المنصب * منصب

الرئاسة كان دائما على هامش السياسة إلى أن وصله عيزر وايزمان وقلب تقاليد الرئاسة القائمة بكثرة تصريحاته السياسية والتعبير عن مواقفه علنا * ما عزز «انقلاب» وايزمان كان

وصول شمعون بيريس إلى المنصب في العام ٢٠٠٧ * المنافسة ليست سهلة لكن نتيناهاو لم يترك خطأ إلا وارتكبه ووضع نفسه في حالات محرجة أمام الجمهور الإسرائيلي *



نتيناهاو، محاولة فاشلة لإصفا ريفلين.

كتب برهوم جرابسي:

يعقد الكنيست في العاشر من حزيران الجاري جلسة خاصة للهيئة العامة لانتخاب رئيس الدولة الجديد، الذي ستولى منصبه في نهاية تموز المقبل، لولاية واحدة ووحيدة من سبع سنوات، كما ينص عليه القانون القائم، ويتنافس على المنصب ستة مرشحين بفرص متفاوتة، وأقوامهم رئيس الكنيست السابق رؤوفين ريفلين، الذي حاول رئيس حزبه (الليكود) بنيامين نتيناهاو تجنيه وعدم دعمه، إلا أنه رضخ أخيراً لإرادة نواب حزبه، وتبقى احتمالات الانسحاب من المنافسة حتى يوم الانتخابات واردة.

أما المرشحون الستة فهم: رئيس الكنيست السابق رؤوفين ريفلين، والنائب عن حزب «العمل» بنيامين بن البعازز، والنائب عن حزب «الحركة» مثير شطريت، ورئيسة الكنيست السابقة داليا ايتسيك، وعالم الكيمياء دان شيوخمان وقاضية المحكمة العليا المتقاعدة داليا درونز.

وبحسب التوازنات القائمة حتى إغلاق هذا العدد من «المشهد الإسرائيلي»، فإن المرشح الأقوى هو ريفلين، الذين كان قد تنافس على منصب الرئاسة في العام ٢٠٠٧ وخسره لشمعون بيريس، وكان واضحا منذ ذلك الحين أن ريفلين لن يتنازل عن هذا الطموح، وكان الكثير من تفاصيل أدائه السياسي معكوما لما يسعى له، ولكن في السنوات الأخيرة دخل ريفلين في عدة حالات صدام مع رئيس الحكومة بنيامين نتيناهاو، على خلفية سن قوانين وقرارات حكومية إشكالية، إذ على الرغم من مواقف ريفلين اليمينية المتشددة من الصراع، إلا أن له مواقف متحفظة إلى درجة كبيرة من المعارضة إزاء القوانين ذات الطابع العنصري، والقرارات الحكومية التي تندرج في نفس الإطار.

وكان نتيناهاو الذي سعى إلى عدم انتخاب ريفلين لولاية رئاسة كنيست ثانية بعد الانتخابات الأخيرة، سعى أيضا إلى إفساح ترشيحه لرئاسة الدولة، إلا أن تأييد ريفلين كان جارفا في صفوف حزب الليكود، ولم تنفع كل مناورات نتيناهاو، ومنها إلغاء منصب الرئاسة بآراء قانوني سريع، ورضخ إلى غالبية نواب حزبه، معلنا في الأسبوع الماضي تأييده لريفلين.

من منصب تمثيلي إلى بوق سياسي

تولى منصب رئيس دولة إسرائيل حتى الآن تسعة رؤساء كان أولهم حايم وايزمان (١٩٤٨-١٩٥٢) تلاه يتسحاق بن تسفي (١٩٥٢-١٩٦٣ (لولايتين) ثم لمان شزار (١٩٦٣-١٩٧٣ (لولايتين) ثم إفرايم كتسير (١٩٧٣-١٩٧٨) ثم إسحاق نافون (١٩٧٨-١٩٨٣) ثم حايم هيرتسوغ (١٩٨٣-١٩٩٣) ثم عيزر وايزمان- ابن شقيق الأول- (١٩٩٣-٢٠٠٠) ثم موشيه كتساف- التابع في السجن- (٢٠٠٠-٢٠٠٧) ثم شمعون بيريس (٢٠٠٧-٢٠١٤).

وكان القانون في إسرائيل يقضي بانتخاب الرئيس لولاية من خمس سنوات، مع إمكانية انتخابه مجددا لولاية ثانية فقط، إلا أن الكنيست عمل على تعديل القانون في العام ١٩٩٣، لجعل منصب الرئيس لولاية واحدة ووحيدة من سبع سنوات، وهذا كي لا يكون الرئيس في وضعية محرجة حينما يترشح نفسه ثانية، ويخوض منافسة تخل في مكانته كصاحب منصب تمثيلي.

وكان أول من وصل إلى المنصب بعد تعديل القانون، عيزر وايزمان، ولكنه أحدث انقلابا في كل تقاليد العمل الرئاسي، إذ بدأ يجاهر في مواقفه السياسية، بداية داعما للمفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية، ولاحقا في العام ١٩٩٦ في موقف صدامي مع رئيس الحكومة الجديد في حينه، بنيامين نتيناهاو، الذي سعى إلى عرقلة المفاوضات، بينما سعى وايزمان إلى استمراءها، وحتى أنه عقد لقاءات سياسية متعددة من دون إذن الحكومة ورئيسها، وبرزها لقاءه مع الرئيس الراحل ياسر عرفات.

لكن وايزمان لم يلق مجوما من الرأي العام، الذي كان ما يزال يوهوها «رئيس العملية التفاوضية والتوصل إلى حل»، وهذا بعد ذاته منح وايزمان غطاء في نهجه، ما أثبت الواقع الجديد في المقر الرئاسي، وحينما وصل موشيه كتساف إلى المنصب في العام ٢٠٠٠، بشكل مفاجئ، حينما تغلب على شمعون بيريس، رغم وجود حزب «العمل»، في الحكم، قلل من الخطاب السياسي، ولكن ما أن وصل

إلى المنصب شمعون بيريس، حتى استأنف نهج سلفه وايزمان، ولكن بوتيرة أشد، وأمام هذه الحال، بات لمنصب الرئيس مفاهيم أخرى، غير تلك التي عرفتها إسرائيل في الماضي، وكل حزب حاكم بات معنيا، إلى جانب ضمان هيئته وانجاح مرشحه، أن يضمن أيضا رئيسا متناغما مع خطابه السياسي.

وتجري الانتخابات بطريقة سرية، يشارك فيها النواب الـ ١٢٠ على عدة مراحل، ففي حال لم تحسم من أول مرة، تعاد الانتخابات مع كل المتنافسين، ولكن عادة ما ينسحب من كان بعيدا عن الانتقال إلى المرحلة الأخيرة، وإذا لم تحسم في الجولة الثانية، تجري الانتخابات لجولة ثالثة بين المتنافسين الاثنين، اللذين حصلا على أكبر عدد من الأصوات.

المرشحون الستة - خلفيات وفرص

وفي ما يلي عرض للمرشحين الستة، حسب قائمة المرشحين التي كانت حتى إغلاق العدد، وقيل أي انسحابات متوقعة:

رؤوفين ريفلين

رؤوفين ريفلين (٧٥ عاما) هو المرشح الأقوى من حيث فرص الفوز، وهناك من يعتبر فوزه مضمونا، وهو من حزب «الليكود»، وقد نشأ منذ

سنوات شبابه الأولى في حركة «حيروت» اليمينية المتشددة، التي أسست لاحقا حزب الليكود، وبعد من أبرز وجوه اليمين العقائدي المتشدد، من حيث المواقف بشأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، إلا أنه يتخذ مواقف براغماتية أقرب إلى الإيجابية، في الكثير من القوانين والسياسات العنصرية، وتلك التي تميز ضد المواطنين العرب في إسرائيل.

وبإمكان القول إن ريفلين هو الشخصية الوحيدة من التيار الأيديولوجي القديم في حزب الليكود، التي «فلتت» من مخطط استبعاد هذه الشخصيات عن كتلة الحزب البرلمانية في الانتخابات الأخيرة، مطلع ٢٠١٣، وهذا المخطط الذي تدل مؤشرات كثيرة على أن بنيامين نتيناهاو كان له دور فيه، وهذا تكشف أيضا حينما عارض نتيناهاو ترشيح وانتخاب ريفلين لرئاسة الكنيست لدورة أخرى.

ظهر ريفلين على الساحة البرلمانية بعد انتخابات ١٩٨٨، لكنه لم ينجح في العودة إلى الكنيست في الانتخابات التالية في العام ١٩٩٢، بسبب الضربة التي تلقاها حزب الليكود، وكان لفترة من الجناح المؤيد للنائب والوزير السابق دافيد ليفي، وعاد ريفلين إلى الكنيست بعد أربعة أشهر من انتخابات ١٩٩٦، بعد استقالة أحد نواب كتلة الليكود، وبقي في الكنيست حتى يومنا هذا، أي أنه نجح في ضمان مقعده البرلماني في كل انتخابات، وحتى أنه في السنوات الثلاث الأخيرة ضمن لنفسه موقعا متقدما في لائحة الحزب.

وبعد انتخابات مطلع العام ٢٠٠٣، انتخب ريفلين لأول مرة رئيسا للكنيست، وفي تلك الدورة ظهر في مواقفه السياسية بوضوح أكبر، بمعنى مواقف متشددة من الصراع وأفاق الحل، وفي المقابل معارضة لتراوح ما بين واضحة إلى شبه واضحة من القوانين والسياسات العنصرية، ولكنه في الوقت ذاته اتخذ موقفا معارضا وحادا من مخطط إخلاء مستوطنات قطاع غزة.

وخسر ريفلين منصبه بعد انتخابات ربيع العام ٢٠٠٦، التي أبدت لليكود عن الحكم صلاح حزب «كديما»، ولكنه عاد وتولى رئاسة الكنيست، بعد انتخابات ربيع العام ٢٠٠٩، وكرز ريفلين مواقفه، وإن كان بدرجة أقل مقارنة برئاسته السابقة، ولكن كل هذا أدى إلى أن يتخذ منه نتيناهاو موقفا سلبيا، ولهذا فإن الأخير منع انتخاب ريفلين لرئاسة ثالثة بعد انتخابات مطلع العام ٢٠١٣، في حين أن وزير الخارجية أفينغور ليرمان، كان قد جاهر في الأسبوع الماضي بمعارضته لريفلين، على خلفية موقفه من سلسلة قوانين وقرارات بادر لها حزب «إسرائيل بيتنا» برئاسة ليرمان، والتي تستهدف المواطنين العرب على وجه الخصوص.

وكان ريفلين قد تنافس في صيف العام ٢٠٠٧ على منصب رئاسة الدولة، مقابل شمعون بيريس، ويراهن ريفلين اليوم على حسم الانتخابات في الجولة الأولى أمام خمسة منافسين له، إذ من المتوقع أن يحصل على عدد الأصوات الأكبر من معسكر اليمين واليمين المتشدد، كما أنه قد يحصل على عدد من أصوات النواب العرب نتيجة لمواقفه من القوانين العنصرية.

بنيامين بن البعازز

بنيامين بن البعازز (٧٨ عاما) هو من مواليد مدينة البصرة العراقية، وكان اسمه العربي «فؤاد»، وما زالت الحلبة الإسرائيلية تناديه بهذا الاسم كاسم ثان له غير مسجل رسميا، وهاجر إلى البلاد مع عائلته في العام ١٩٥٠، ونشأ بن البعازز في صفوف جيش وترقى في المناصب إلى رتبة عميد، وكان الحاكم العسكري للضفة الفلسطينية المحتلة من العام ١٩٧٨ إلى العام ١٩٨٢، وقيل ذلك ساهم في إقامة جيش جنوب لبنان العميل للاحتلال الإسرائيلي، وتحزز من الجيش في العام ١٩٨٢، إلا أن الجيش استدعاه مجددا في العام ١٩٨٣ ليتولى منصب حاكم ما يسمى «الإدارة المدنية» في سلطات الاحتلال في الضفة وقطاع غزة، ومكث في منصبه حتى

العام ١٩٨٤، ليخوض الانتخابات البرلمانية ضمن لائحة «ياحد» التي أسسها الوزير في حينه عيزر وايزمان، ودخل بعد تلك الانتخابات إلى الكنيست لأول مرة، وفي العام ١٩٨٨ انخرط مع لائحته ضمن التكتل الحزبي «المعراخ» الذي في مركزه حزب «العمل»، ومن هناك انصهر في الحزب الأكبر، وما زال فيه حتى يومنا هذا.

تولى بن البعازز سلسلة من المناصب الوزارية في حكومات حزب «العمل»، وأيضا في الحكومات التي جمعت حزبي الليكود و«العمل»، وتولى رئاسة حزب «العمل» لعدة أشهر في العام ٢٠٠٢، بعد انتخابات معادة بسبب التزوير الكثيف، وفي مرحلة تبعت مرحلة إيهود باراك لرئاسة الحزب، شهدت الكثير من التقلبات، وخسر الرئاسة قبل انتخابات مطلع العام ٢٠٠٣ لصالح عمرام متساع، الذي هو أيضا مكث في منصبه لبعضة أشهر.

لم يجاهر بن البعازز في أي وقت بتفاصيل موقفه من شكل حل الصراع، ولكنه أقرب إلى الخط المركزي في الحزب، الذي يؤيد الحل الذي اقترحه الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون في نهاية العام ٢٠٠٢.

وتتوقع جهات عدة أن يكون بن البعازز المرشح الأقوى لمنافسة ريفلين في الجولة الأخيرة، في حال لم تحسم الانتخابات من أول مرة، إلا أن فرص نجاحه أضعف من فرص ريفلين، وقد يحظى بن البعازز بأصوات غالبية نواب حزبه «العمل»، ونواب لدهيم تحفظ من ريفلين بسبب مواقفه، أو بسبب الاصطفافات الحزبية، كما أنه في حال دخل إلى الجولة الأخيرة قد يحظى بن البعازز بأصوات عدد من النواب اليهود الشرقيين، من منطقات طائفية، خاصة حزب «شاس» لليهود المتزمتين الشرقيين.

داليا ايتسيك

داليا ايتسيك (٦٢ عاما) وجدت نفسها خارج الكنيست بعد انتخابات مطلع العام ٢٠١٣، بعد أن مكثت فيها ما يقارب ٢٢ عاما، إذ دخلت إلى الكنيست لأول مرة في العام ١٩٩٢ عن حزب «العمل» كرئيسة لكتلة الليكود، وكان نائب رئيس بلدية الاحتلال في القدس، ولكنها في خريف العام ٢٠٠٥ كانت واحدة من ثلاث شخصيات مع شمعون بيريس وحايم رامون، التي انسحلت عن حزب «العمل» لتتنضم إلى حزب «كديما» الذي أسسه أريئيل شارون، وبقيت في هذا الحزب إلى فترة معارضته لريفلين، على خلفية موقفه من سلسلة قوانين وقرارات سياسية جديدا لها، اختارت عدم حوض الانتخابات، إلا أنها سعت إلى دعم حزب «كديما» عن بعد.

على الرغم مما يوحى وكان ايتسيك تؤيد الخط المركزي في حزب «العمل» بالنسبة لحل الصراع، إلا أن ميولها أقرب إلى اليمين، وقد برز هذا برئاستها للكنيست بعد انتخابات ٢٠٠٦، إذ أنها لم تفعل بهما الكفاية لصد وإبل كبير من القوانين العنصرية، التي شهدتها تلك الدورة البرلمانية، التي كانت فاتحة لمرحلة تصعيد غير مسبوقة في سن القوانين العنصرية، رغم أن من كان يحكم، حزب «كديما» وشريكه «العمل»، إلا أن الحزبين كانا أضعف من صد هذه القوانين، كما أن عددا من نواب «كديما» الذين تركوا صفوف حزب الليكود، أدوا بدلوهم في تلك القوانين.

لا يبدو أن ايتسيك تشكلت تهديدا لأي من المرشحين الأقوى وفق الصورة البرلمانية التي كانت قائمة حتى إعداد التقرير، فهي لا تحظى بدعم مباشر من أي من الكتل البرلمانية القوية، ولهذا فهي ستعتمد على دعم نواب من كتل مختلفة، كما أن كونها شرقية لا يسعف لها كثيرا، إذ أن في منافستها شرقيين آخرين، هما بن البعازز ومثير شطريت، ولهذا فإن اليهود المتدينين الشرقيين يفضلون انتخاب رجل، من منطقات عقائدية لا تناصر المرأة كمرأة.

مثير شطريت

مثير شطريت (٦٦ عاما) من مواليد مدينة «قصر السوق» في المغرب العربي، وهاجر إلى البلاد في العام ١٩٥٧، وكان من ضمن أبناء الطوائف الشرقية التي واجهت تمييزا من مؤسسة الحكم في العقود الثلاثة الأولى لإسرائيل، على وجه الخصوص، ولهذا فمع تبلوره شابا صغيرا انخرط في صفوف حزب «حيروت» ومن ثم حزب «الليكود»، وكان من الوجوه الشبابية الشرقية الصغيرة، التي بنى الليكود عليها اختراق أكبر لبلدات الشرقيين وأحيائهم، التي كانت تنتم بالفقر.

في العام ١٩٧٤ حينما كان ابن ٢٦ عاما، كان ضمن عدد من الشبان الشرقيين الذين تولوا رئاسات مجالس بلدية، إذ تولى رئاسة بلدية يافنه في الجنوب، وكان يفوز في كل انتخابات تالية وأخرها انتخابات ١٩٨٣ إذ استقال من منصب رئاسة البلدية في العام ١٩٨٧ ليتفرغ أكثر لعضوية الكنيست.

ويعد شطريت عضو الكنيست الأقدم في هذه الدورة، إذ دخل إلى الكنيست في العام ١٩٨١ ضمن كتلة الليكود، وبعد انتخابات ١٩٩٦ التي أعادت لليكود إلى الحكم برئاسة بنيامين نتيناهاو، تولى شطريت مناصب وزارية، ومنها وزارة المالية في نهاية الدورة، وكان شطريت من جناح أريئيل شارون في الصراع الداخلي في الحزب، الذي اندلع على وجه الخصوص في العام ٢٠٠٤، على خلفية المبادرة لإخلاء مستوطنات قطاع غزة، ولهذا فقد انشق شطريت مع شارون عن الحزب في خريف العام ٢٠٠٥، وكان من الأسماء الأولى التي شكلت حزب «كديما» الذي بقي فيه حتى قبيل انتخابات مطلع العام ٢٠١٣، إذ انشق عن «كديما» المتهاوي، لينضم إلى تسيبي ليفني، التي شكلت حزب «الحركة» ولكن حظوة شطريت كانت واضحة بانها في سبيل «صراع البقاء» في الحلبة البرلمانية.

لم يسطع شطريت في أي يوم كتمم سياسي، بل كان وما زال في صفوف الخط الثاني في القيادة، ومن بين المناصب الوزارية البارزة التي تولاها، منصب وزيرة الداخلية في ربيع العام ٢٠٠٧، وبقي فيه حتى انتخابات ربيع العام ٢٠٠٩، ونهاه شطريت ذات يوم أنه كان الوزير الذي ألقى أكبر كم من الهوية المقدسية عن الفلسطينيين في سنة واحدة، وكانت تلك سنة ٢٠٠٨، التي فقد فيها ما يزيد عن ٤٨٠ فلسطيني لتلك الهوية التي يفرضها الاحتلال وتضمن بقاءه مواطنا في مدينته القدس، وشكل هذا العداء قرابة ٥٠٪ ممن فقدوا تلك الهوية خلال عقد واحد، حتى ذلك العام، لا يبدو أن شطريت سيحظى بعدد من الأصوات تجعله في مقدمة المرشحين، ولهذا فهناك من وضع احتمال انسحابه من المنافسة، خاصة بعد إعلان بنيامين نتيناهاو دعمه لريفلين.

دان شيوخمان

دان شيوخمان (٧٣ عاما) بروفسور في الكيمياء، وحاصل على جائزة نوبل في الكيمياء في العام ٢٠١١، سطر اسمه إسرائيليا في أعقاب تلك الجائزة، وفي مطلع العام الجاري، أعلن نيته حوض الانتخابات، خاصة بعد تعالي أصوات تنادي بانتخاب رئيس من خارج الحلبة السياسية، بهدف إعادة منصب الرئاسة إلى خارج دائرة المجالس السياسي، وكان اسم شيوخمان، الذي حصل على دعم ترشيح من نواب يمين متشدد أيضا، اسما جديا في المنافسة، إلا أن كثرة المنافسين على المنصب، قللت من احتمالات وصوله إلى الجولة الأخيرة من الانتخابات.

داليا درونز

داليا درونز (٨٠ عاما) قاضية المحكمة العليا المتقاعدة منذ عشر سنين، وترأس منذ سنوات مجلس الصحافة، ومعروفة بمواقفها الحادة فيما يتعلق بالدفاع عن حرية التعبير، ولكنها تتبع الخط السياسي المركزي في إسرائيل، وهناك من يرى أنها صاحبة الفرص الأقل من بين جميع المنافسين، ولذا هناك أيضا من يرجح انسحابها من السباق قبل يوم الانتخابات.

تحليلات: فوز ريفلين سيؤدي إلى تكريس هيمنة اليمين على الخطاب الإسرائيلي العام!

وتضيف أنه على ما يبدو فإن أجواء كهذه ستصبح في خير كان في أعقاب انتخابات الرئاسة الإسرائيلية، ويتوقع أن يفوز فيها رئيس الكنيست السابق رؤوفين ريفلين، أحد رموز اليمين العقائدي في إسرائيل.

ويعتبر ريفلين باستمرار عن رفضه المطلق لحل الدولتين، وهو يقول «إنني أفضل أن يكون الفلسطينيون مواطنين في هذه الدولة على تقسيم البلاد»، لكن ريفلين يرفض في الوقت نفسه فكرة «دولة جميع مواطنيها» وحل «الدولة ثنائية القومية»، ويتحدث عن ترتيبات سيادية مشتركة لإسرائيل والفلسطينيين في الضفة الغربية «في ظل الدولة اليهودية»، وعن ضرورة وجود برلمانيين، يهودي وعربي.

وقال ريفلين في مقابلة أجرتها معه «هآرتس»، قبل ثلاث سنوات «إذا قالوا لي إن التهديد الإسرائيلي، يلزمنا بإجراء فصل، فإن إجابتي هي أن الخطر سيكون أقل من وجود دولة واحدة تكون فيها مساواة في الحقوق لجميع المواطنين، والمنطق يلزمنا بتفضيل الخطر الكامن في التهديد الجغرافي على التهديد الوجودي الكامن في الانفصال» عن الفلسطينيين.

وأضاف «إذا تعين علي الاختيار بين دولة واحدة وبين تقسيم أرض إسرائيل، فإني أقول إن الخطر الأكبر هو التقسيم، وأسهل على دولة إسرائيل، والسنة ملايين يهودي فيها، وبما لا يقاس، تطبيق حلم الدولة اليهودية والديمقراطية مما كان الوضع عليه في العام ١٩٤٨. أولئك الذين يقولون إنه لزام علينا أن نتفصل، لأنه من دون ذلك لن يكون نظام ديمقراطي هنا أو نفقد الطابع اليهودي، كانوا سيقولون، للأسباب نفسها، إنه لا ينبغي إقامة دولة يهودية في العام ١٩٤٨».

أكدت تحليلات إسرائيلية أنه في حال فوز عضو الكنيست من حزب الليكود رؤوفين ريفلين في انتخابات رئاسة الدولة الإسرائيلية، فإن اليمين سيحكم سيطرته الكاملة على الخطاب الإسرائيلي العام.

ويحذف أن ريفلين يدعو منذ سنوات إلى ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل ويعبر عن رفضه الشديد لقيام دولة فلسطينية.

وكتب عضو الكنيست والوزير السابق من حزب العمل الإسرائيلي، عوزي بزعام، في مقال نشره في صحيفة «هآرتس»، يوم الأربعاء الماضي، أنه بعد انتهاء ولاية بيريس «سيكون المنبر الإسرائيلي العام تحت سيطرة اليمين القومي والديني». لكن بزعام أشار إلى أن هذا اليمين لا يمثل أغلبية الجمهور الإسرائيلي، بينما «كل قيادة حزب الليكود «تعمل» لدى المستوطنين المنتسبين للحزب، وذلك في ظل أجواء رئيس يسعى لتحقيق توازن سياسي»، بادعا أن بيريس يؤيد حل الدولتين.

وبحسب هذه التحليلات، كان الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس، حتى الآن، أحد الأصوات القليلة جدا في إسرائيل التي تحدثت عن السلام مع الفلسطينيين وحل الدولتين، ووافق أن بيريس لم يكن يقصد في جميع تصريحاته بهذا الصدد الاستجابة للمطالب الفلسطينية والقرارات الدولية، ووافق أن ممارساته الفعلية تؤكد ذلك، إذ أنه عندما تولى رئاسة الحكومة بعد اغتيال إسحق رابين، رفض بيريس تنفيذ انسحابات من مناطق في الضفة بموجب اتفاقيات أوسلو، رغم ذلك فإن بيريس لم يتردد، ولو بشكل مبطن أحيانا، في انتقاد سياسة نتيناهاو، وكان يثأر أجواء في إسرائيل حول ضرورة التسوية مع الفلسطينيين.

مقابلة خاصة مع المحاضر في جامعة بن غوريون والمتخصص في التاريخ والشؤون المصرية

البروفيسور يورام ميتال لـ «المنشهد الإسرائيلي»: ما ميز الانتخابات في مصر أنها عبرت عن انقسام المجتمع بصورة غير مسبوقة!

✳ إذا حاول السيسي قمع الإخوان المسلمين وحركات أخرى معارضة له بقوة شديدة، فإنه يتوقع حدوث ثورة رابعة، ضده هذه المرة، في ظل الأزمتين السياسية والاقتصادية ✳

معطيات جديدة لجمعية حقوق المواطن عن القدس الشرقية

أكثر من ٧٥ بالمئة من سكان القدس الشرقية وأكثر من ٨٢ بالمئة من الأطفال يعيشون تحت خط الفقر!

أحيت إسرائيل مؤخرا ذكرى ما يسمى «يوم القدس»، وهي ذكرى احتلالها للقدس الشرقية العام ١٩٦٧، ومن ثم ضمها وفرض القانون الإسرائيلي عليها.

وأصدرت جمعية حقوق المواطن، كما في كل عام، معطيات وحقائق أكدت من خلالها أنه بينما تزعم إسرائيل أن مدينة القدس موحدة تحت سيادتها، فإن الفجوات الواسعة في تطبيق القانون بين القدس الشرقية والقدس الغربية واضحة للعيان. وأشارت أنه وفقا للقانون الدولي على السلطات الإسرائيلية القيام بواجبها في الحفاظ على حقوق السكان الواقفين تحت احتلالها ومنحهم فرصة العيش بكرامة، كما أنها مجبرة وفق ذات القانون على إيجاد الحلول المناسبة والجذرية لأوضاعهم رغم الوضع السياسي المعقد.

وتدل المعطيات على الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الصعب في مدينة القدس، كما تسلط الضوء على الإهمال الشديد للأحياء المقدسية خلف جدار الفصل.

كما أنتجت جمعية حقوق المواطن فيلما قصيرا يوثق معاناة السكان في الأحياء الواقعة خلف الجدار، خاصة في ظل التهديدات بهدم منازلهم، وفي تعقيبا على معطيات العام ٢٠١٤ قالت روثي سبيلج، مديرة مشروع حقوق الإنسان في القدس الشرقية، إن مأساة المواطنين المقدسيين والإهمال اللاحق بهم منذ ٤٧ عاما هما وصمة عار على جبين السياسة الإسرائيلية في القدس.

الفقر والرفاه

٧٥ر٣ بالمئة من سكان القدس الشرقية، و٨٢ر٢ بالمئة من الأطفال يعيشون تحت خط الفقر.

وهناك ٧٥١٣ طفلا فلسطينيا معزوفون كأطفال يتهددهم الخطر، وهم يشكلون ٥٣ بالمئة من مجمل الأطفال الذين يتلقون عناية خدمات الشؤون الاجتماعية البلدية.

وينشط في القدس الغربية ١٨ مكتبا للشؤون الاجتماعية، فيما ينشط في القدس الشرقية ٥ مكاتب فقط. تعالج العاملة الاجتماعية في القسم الغربي من المدينة ٩٠ ملفا في المعدل، مقابل ١٢٠ ملفا في القدس الشرقية. ووفقا لأقوال وزير الرفاه فإن وزارته طلبت إضافة ١٤٠ وظيفة للقدس الشرقية، إلا أن مفوضية خدمات الدولة تحول دون دفع هذه العملية قداما

تربية وتعليم

لا يتعدى عدد الطلاب الفلسطينيين الذين يدرسون في المدارس البلدية الرسمية نسبة ٥٣ بالمئة، ويسود في الجهاز البلدي نقص قوامه ٢٠٠٠ صف تدريسي، ويهبط الكثير من الطلاب لتحمل الازدحام في شقق سكنية خولت لمدارس؛ رغم الالتزام الذي قدم للمحكمة العليا بتقليص الفجوات حتى العام ٢٠١٦، إلا أنه يجري الانتهاء كل سنة من بناء بعض عشرات من الصفوف، فقط. بناء على أقوال المحكمة، من المفترض بقانون التعليم الإلزامي المجاني أن يسري على الأوامر من سن ٣ سنوات، إلا أن ٦ بالمئة فقط من أولاد القدس الشرقية بين ٣-٤ سنوات يدرسون فيروضات بلدية بسبب النقص الذي يصل إلى نحو ٤٠٠ صف روضة.

٣٦٪ من الطلاب لا ينحون ١٢ سنة دراسية

طلاب الثانوية الذين ينهون دراستهم، يتقدمون لامتحان التوجيهي الفلسطيني ويلقون صعوبات في القبول للجامعات الإسرائيلية؛ الطلاب الجامعيون في الجامعات الفلسطينية، ومن بينها جامعة القدس، يواجهون صعوبات في الحصول على اعتراف إسرائيلي بألقابهم الجامعية. في نيسان ٢٠١٤ قضت المحكمة بوجود الاعتراف بألقاب الطب الخاصة بخريجي جامعة القدس.

الصحة

توجد ٢٥ عيادة لصحة الأم والطفل في غربي المدينة، وأربع عيادات كهذه فقط في شرقتها؛ الالتزام بتأسيس عيادة أخرى لتكون الخامسة، يواجه مفاوضات منذ عدة سنوات، نحو ٨٥ بالمئة من البالغين ونحو ٩٠ بالمئة من القاصرين بحاجة إلى عناية نفسانية لا يتلقونها. أدى بناء جدار الفصل والتقييدات المفروضة على وصول المرضى والأطباء من المناطق المحتلة للقدس، إلى عجزات مالية وصعوبات أخذت في التفاقم في إدارة المؤسسات الطبية في القدس الشرقية؛ في العام ٢٠١٣ حول الاتحاد الأوروبي السلطة الفلسطينية ٦١ مليون شيكل، من أجل مساعدة المستشفيات الفلسطينية السنة في القدس على مواجهة الأزمة المالية التي تعانيها.

هدم بيوت

١٤ بالمئة فقط من مساحة القدس الشرقية مخطط لغرض البناء الفلسطيني السكني، وتصل نسب البناء القصوي في الأحياء الفلسطينية إلى ٢٥-٥٠ بالمئة فيما تراوح في الأحياء اليهودية بين ٧٥-١٢٥ بالمئة. ومنذ مطلع العام ٢٠١٤ هدم ١٧ بيتا ومبنى على الأقل.

منذ العام ١٩٧٢، ضورر ثلث أراضي الفلسطينيين في القدس، وشيدت عليها عشرات آلاف الشقق لصالح السكان اليهود؛ ٣٥ بالمئة من الأراضي المخططة في الأحياء الفلسطينية معرّفة كمخططة طبيعية مفتوحة يحظر البناء عليها.

لا تشمل المخططات الهيكلية للأحياء الفلسطينية غالبية المساحات والأراضي التي يملكها السكان، إذ أن اللجنتين المحلية والوطنية للتخطيط والبناء لا تدفعان قداما مخططات قُدمت من أجل تطوير الأحياء الفلسطينية؛ في نيسان ٢٠١٤ التمس سكان إلى المحكمة مطالبين البلدية بدفع مخطط البناء في السواحة قداما، الذي جهّز منذ العام ٢٠٠٨.

الجدار والأحياء التي خلفه

أدى بناء ١٤٢ كيلومترا من جدار الفصل، وإغلاق المعابر، واتباع سياسة تصاريح الدخول، إلى عزل القدس الشرقية عن الضفة الغربية، وإلى إضعاف السكان اقتصاديا واجتماعيا. وخلال العام ٢٠١٤، تواصل بناء جدار الفصل في منطقة الولجة والسواحة. ومن جهة رأس خميس ورأس شحادة وضاحية أكثر من مئة ألف شخص من أحياء رأس خميس ورأس شحادة وضاحية السلام ومخيم شعفاط للاجئين وكفر عقب وسميراميس، معزولون عن المدينة بواسطة الجدار، وهم يعانون من وقتها الإهمال الشديد، ورغم أن الأحياء تقع في منطقة نفوذ بلدية القدس وفي المنطقة التي ضمها دولة إسرائيل، فإنها لا تتلقى الحد الأدنى من الخدمات، وتنشط في المنطقة ثلاث مدارس بلدية فقط. ولا يجري جمع النفايات في الأحياء، وتندعم فيها الملاعب المنظمة، وإتارة الشوارع والأرصفة، والكثير من الشوارع غير معبدة أو تتفتقر للصيانة، وانتشار خطوط الحافلات ضعيف، الشرطة غير موجودة والسكان يشكون الارتفاع في حجم الجريمة، ويضطر السكان يوميا لعبور الحاجز باتجاه باقي أرجاء المدينة لغرض العمل والدراسة والعلاجات الطبية ووزارة العائلات وما شابه، ويهتس حازرا قلنديا وشعفاط احتفاظا كبيرا يصعب من عملية عبورها بدرجة كبيرة.



(أفب)

الانتخابات المصرية: هل تنجح في التأسيس لمرحلة جديدة؟

كتب بلال ضاهر:

تابعت إسرائيل باهتمام بالغ انتخابات الرئاسة المصرية، الأسبوع الماضي، وأسفرت عن فوز رئيس هيئة أركان الجيش وزير الدفاع السابق، المشير عبد الفتاح السيسي، على خصمه حمدين صباحي، ولم تُخف إسرائيل، من خلال وسائل إعلامها، رغبتها بفوز السيسي الذي تعتبره أكثر اعتدالا تجاهها من صباحي. وأجرى المنشهد الإسرائيلي، المقابلة التالية حول نتائج هذه الانتخابات مع المحاضر في قسم تاريخ الشرق الأوسط في جامعة بن غوريون في بئر السبع، والمتخصص في التاريخ والشؤون المصرية، البروفيسور يورام ميتال.

(*) كيف تنتظر، كمختص في الشؤون المصرية، إلى نتائج انتخابات الرئاسة في مصر؟

ميتال: «واضح أن فوز السيسي كان متوقعا ولم يفاجئ أحدا، كذلك فإن نسبة التصويت المنخفضة لم تكن مفاجئة، لأن حركة الإخوان المسلمين وحركات مرتبطة بالثورة المصرية، مثل حركة ٦ أبريل، أعلنت أنها ستقاطع الانتخابات، واعتقدت أن ما يميز هذه الانتخابات هو أنها تعبر بأقوى صورة ممكنة عن أن المجتمع المصري اليوم منقسم بصورة غير مسبوقة أبدا في التاريخ المصري الحديث، وهذا المجتمع منقسم على خلفية الصراع السياسي، بحيث أن هناك الجيش ومركبات الحكم الأخرى، مثل الشرطة والمخابرات، من جهة، ومن الجهة الأخرى هناك الإخوان المسلمون، ولا شك في أن الشكل الذي يجري فيه هذا الصراع هو غير مسبووق. فمنذ بداية القرن العشرين كانت هناك صراعات سياسية كثيرة داخل مصر، لكن لم يكن هناك أبدا أزمة عميقة إلى هذه الدرجة التي نشهدها الآن. وحتى لو قارنا الأزمة الحالية مع الأزمة الشديدة التي كانت في العام ١٩٥٤ وحتى نهاية حكم الرئيس جمال عبد الناصر بين نظام الضباط الأحرار والإخوان المسلمين، فإن الأزمة الحالية أكبر لأنها تقسم المجتمع المصري بصورة عميقة أكثر من الأزمة في سنوات الخمسين والسبعين.»

(*) لماذا لم يستغل الناخبون المصريون حقيقة أنه يوجد مقابل السيسي مرشح آخر، حمدين صباحي، الذي حصل على عدد قليل جدا من أصواتهم؟
ميتال: «السبب الأول هو أن صباحي أطلق بنفسه تصريحات شديدة للغاية ضد الإخوان المسلمين، وهذا يعني أنه حتى أولئك من بين الإخوان الذين أرادوا التصويت ضد السيسي لم يكن لديهم بديل حقيقي، وعلينا أن نتذكر أنه في الانتخابات الرئاسية السابقة، صوت ناخبون كثيرون، لا يتنحون أبدا للإخوان، لصالح محمد مرسي، من أجل معاقبة أحمد شفيق، لأن هذا الأخير كان يعتبر من رموز النظام السابق في عهد حسني مبارك، والتفسير الثاني هو أن صباحي لم يحظ بتأييد جدي من جانب المجموعات الفنية ورجال الأعمال، الذين دعموا السيسي، والأمر الثالث هو أن صباحي لم يتمتع بدعم قوي لاجهزة الإعلام المصرية التي دعمت السيسي عمليا.»

(*) هل سبب هذا الدعم الواسع للسيسي تابع من أن جميع هذه الفئات التي ذكرتها رأت به الرجل القوي ضد الإخوان المسلمين؟
ميتال: «اعتقدت أن الأغلبية العظمى من المجتمع المصري حاليا، من الذين عارضوا السيسي وطبعا أولئك الذين دعموه، موجودة في أجواء خيبة أمل. وحتى أنني أصف الانتخابات الأخيرة بأنها جرت من خلال ياس عارم وليس أن المجتمع المصري نسبي مؤشرات الديمقراطية والحرية وكل ما ناضلوا من أجله ضد مبارك، وإلى جانب خيبة الأمل هذه هناك تدهور كبير في الأمن الشخصي وأزمة اقتصادية تهدد بتحويل مصر إلى دولة مفلسة، وادت هذه العوامل مجتمعة، برأيي، إلى دفع ناخبين كثيرين إلى تأييد السيسي على أمل أن الجيش، المؤسسة الوحيدة في مصر التي ما زالت تعمل، يأخذ زمام الأمور ويتمكن من إصلاح الواقع البالغ الصعوبة في البلاد.»

(*) ماذا تقصد عندما تقول إن الوضع الاقتصادي في مصر متدهور، وما هي المعطيات التي تدل على ذلك؟
ميتال: «تعدون الوضع الاقتصادي في مصر حاليا هو 'أزمة على عتبة إفلاس'. والمعطيات هي أن رصيد العملات الأجنبية في مصر يبلغ اليوم نصف حجمه قبل إسقاط مبارك، أي ١٦ مليار دولار تقريبا، علما أن الحد الأدنى لكي لا تتدهور مصر إلى العاوية هو ١٥ مليار دولار. وهذا المبلغ يجب أن يمكن مصر من شراء الاحتياجات الأساسية، ومصر هي أكبر مستورد للقمح في العالم، أي من أجل صنع الخبز والمواد الأكثر أساسية، ومبلغ ١٥ مليار هذا يكفي مصر في حالة الطوارئ لمدة ثلاثة شهور فقط لكي توفر للمواطنين المنتجات

الغذائية الأساسية، والآن هي قريبة جدا من وضع كهذا، لأن رصيدها من العملات الأجنبية ١٦ مليار دولار فقط. الأمر الثاني هو أن الدين الخارجي المدينة به مصر لجهات في العالم أصبح أكثر بقليل من ٤٧ مليار دولار. وهذا يعني أن على مصر دفع فوائد أكثر من الماضي. إضافة إلى ذلك فإن السياحة في الضيفض منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، كذلك فإن البورصة وصلت في الأسبوع الأخير إلى الحضيض، وهناك نضال للمطالبة بحد أدنى من الأجور، ووافقت الحكومة على أن يكون الحد الأدنى ١٧٠ دولارا شهريا، لكن إذا حاولوا تمويل هذا الراتب في القطاع العام فإن هذا الأمر سيزيد الضغوط على ميزانية الدولة، وترصد مصر ثلث إنفاقها على دعم أسعار المواد الغذائية والوقود، زد إلى ذلك أن نسبة البطالة تبلغ ٢٠٪، وخاصة بين خريجي الجامعات، وهذا يعني أن ٧٠٪ من مجمل العاطلين عن العمل هم من الشبان.»

(*) هذه المعطيات من شأنها أن تستدعي ثورة أخرى في مصر.
ميتال: «إننا جمعنا كل هذه المعطيات الأزمة السياسية الصعبة، فإن بإمكاننا أن نستشرق المستقبل القريب.»

(*) ما هي سمات الأزمة السياسية في مصر؟
ميتال: «القد حدث أمر غريب، وهو أن السيسي حصل على الدعم من مجموعتين متناقضتين وهما الليبراليون الذين كانوا يؤيدون النظام القديم ومن كانوا يسمونهم 'الفلول'، والسلفيون، أي أنه حصل على تأييد معسكر توجد بداخله تناقضات. ويضم المعسكر الثاني المعارض للسيسي، ويوجد فيه وضع مشابه أيضا، مجموعة كبيرة هي الإخوان المسلمين وإلى جانبهم مجموعات صغيرة ومؤثرة، مثل حركة السادس من أبريل، وهاتان الحركتان غير متفقتين فيما بينهما، وهذا يعني أنه بلا من الاتحاد بينهم في أعقاب إسقاط مبارك، نرى أن السياسة أدت إلى انقسامات، وسيتركز أداء جميع هذه الفئات السياسية خلال الشهرين المقبلين على الانتخابات البرلمانية المقبلة، وهنا لن يكون مرشحان اثنان وإنما ستثار قضايا هامة وكبيرة، والسؤال هو أين ستذهب ملايين أصوات المؤيدين للإخوان في هذه الانتخابات، واعتقد أن عبد المنعم أبو الفتوح، الذي انشق عن الإخوان وأسس حزب 'مصر القوية' سيحصل على قسم من أصوات مؤيدي الإخوان لأن الإخوان أصبحوا الآن حركة محظورة ولا يمكنهم خوض الانتخابات، وهناك أحزاب جديدة أخرى مثل حركة تهر، التي أعلنت أنها ستخوض الانتخابات البرلمانية المقبلة، وإذا ربنا الوضع الاقتصادي الوضع السياسي فإننا سنحصل على صورة وضع بالغة التعقيد، والملايين الذين منحوا صوتهم للسيسي يأملون بأن يتحقق أمرا واحدا أساسيا وهو الاستقرار، ولكن من أجل تحقيق الاستقرار ينبغي التوصل إلى تسوية بين الفئات المركزية، لكن السيسي يقول لنا إنه لا يعترم المساومة مع الإخوان وإنما سيمارس سياسة متشددة ضدهم، ومعنى هذا أن الأزمة السياسية العميقة ستستمر في الشهور المقبلة ولذلك فإنه سيكون من الصعب جدا ترميم الوضع الاقتصادي، وفي وضع كهذا سيكون بإمكان مصر مواصلة البحث عن مساعدة من السعودية والإمارات...»

(*) لكن من الجهة الأخرى، هل من الجائز أنه بعد الثورتين اللتين حدثتا، في بداية العام ٢٠١١ ونهاية حزيران العام ٢٠١٣، ستحدث ثورة أخرى ضد السيسي إذا لم يحقق ما هو متوقع منه؟ لأن الانطباع هو أن الأمر الجيد الذي نتج عن 'الربيع العربي' هو أنه تم كسر حاجز الخوف وأن المواطنين لم يعودوا يخافون من الخروج إلى الشوارع للتظاهر وإسقاط نظام.

ميتال: «الأمر متعلق بالسياسة التي ستنهجها السيسي في الشهرين أو الثلاثة الأولى كرئيس للبلاد، وفي حال حاول بناء ائتلاف يدعمه ويكون فيه فسحة أمل للإسلاميين، ولا يعتمد على الجيش والشرطة فقط، فإن هذا سيكون أحد السيناريوهات لتهدئة الوضع والخروج من الأزمة، وأنا أعتقد أنه يوجد احتمال ضئيل لحدوث سيناريو كهذا، والإمكانية الثانية، واعتقد احتمال حدوثها أكبر، هي أن السيسي سيعمل كل وقته ضد الإخوان المسلمين وحركات مثل السادس من أبريل، وعمليا هو يحاول قمع الوعي السياسي الجديد الذي نشأ خلال الثورة ضد مبارك واستمر خلال الثورة ٢٥ مرسى، وإذا حاول تنفيذ ذلك فإني أعتقد أنه ستبدأ الموجة الرابعة لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وأنا ادعي أنه كانت هناك ثورة ثانية خرجت فيها مجموعات ضد المجلس العسكري الذي شكله رئيس الأركان السابق، محمد حسين طنطاوي، وأرغمته هذه الثورة طنطاوي على إجراء الانتخابات التي جلبت مرسي إلى الرئاسة، والثورة الثالثة هي تلك التي أدت إلى إسقاط مرسي، وانتهت،

(*) وفي خلفية هذه العلاقات هناك محاولات من جانب روسيا لزيادة تأثيرها على مصر. وفي موازاة ذلك، نشهد تقاربا بين روسيا وإسرائيل، رغم أن هذا التقارب يشمل العديد من القضايا الإقليمية وليس مصر فقط. ماذا تعني كل هذه الخطوات؟
ميتال: «توجد لدى الولايات المتحدة انتقادات مبدئية حيال مسألة الديمقراطية، لكن في الوقت نفسه هي ليست معنية بأزمة خطيرة مع مصر. وما نشهده عمليا الآن هو البحث عن سلم من أجل النزول عن الشجرة، أي أن الولايات المتحدة تعرف قراءة صورة الوضع. فالجميع يذكر زيارة السيسي إلى موسكو قبل عدة شهور وأنه تحدث هناك عن صفقة سلاح كبيرة، لكن شريكا إستراتيجيا، مثل الولايات المتحدة، يوجد له مصالح اقتصادية وأمنية وسياسية متشابكة على مدار أربعة عقود، لا يتم تغييره بسرعة. ولذلك ينبغي رؤية التقارب بين القاهرة وموسكو بنظرة أوسع، ونحن نرى أن الحكم في مصر يلجح للأميركيين أنه لديه عدة خيارات، ومن الجهة الأخرى ثمة الكثير الذي يمكن أن تخسره مصر وذلك فإن ما نراه هنا هو أن أداء الجانبين المصري والأميركي حذر جدا ويحاولان عدم كسر قواعد اللعبة في هذه المرحلة. ولن اتفاقا إذا أصدرت الولايات المتحدة، بعد الإعلان عن النتائج الرسمية للانتخابات في مصر في الأيام المقبلة، بيانا ترحب فيه بالنتائج وتدعو السيسي إلى مواصلة العملية الديمقراطية في مصر، وهذا عمليا نوع من عدم قول شيء في اللعبة الدبلوماسية، والامتحان الحقيقي للعلاقات بين الولايات المتحدة ومصر سيجسوم في الحلبة المصرية الداخلية، وإذا وصل السيسي إلى مواجهة مع القوى التي تعارض حكمه فإن هذا قد يقود بسرعة إلى أزمة مع الولايات المتحدة.»

إعداد: بروهوم جرياسي

النمو الاقتصادي خلال الربع الأول ٢٠١٤ والاستهلاك الفردي يتراجع بـ ٢٪

الهبوط في الاستهلاك الفردي في الربع الأول استمرار للهبوط بنسبة ١٪ في الربع الأخير من ٢٠١٣* شبكات التسوق تعلن عن هبوط جدي في مبيعاتها خلال شهر نيسان الماضي*قلق في الأوساط الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية من احتمال انجرار الاقتصاد الإسرائيلي إلى التباطؤ وحتى إلى الركود* زعم المعطيات السلبية، إحدى شركات التدرج العالمية تقرر رفع مستوى الاعتمادات لإسرائيل



عاطلون عن العمل في أحد مكاتب التشغيل- تخذيرات جديدة من أن تؤدي سلسلة تراجعات في الاستهلاك والصادرات والاستثمارات إلى زيادة البطالة في إسرائيل.

ويتابع «في الصيف الماضي، وفي ظل الحكومة الحالية ومعها الائتلاف البرلماني، وجهوا ضربات قاسية جدا إلى الجمهور، إذ تم تقليص ميزانية صرف الحكومة، من دون رحمة في الجانب المدني، بمعنى في ميزانيات التعليم والرعاية والصحة، وإذا لم يكف هذا، فقد فرضت على الجمهور ضربات ضريبية قاسية، وتلك التي بدأت في صيف العام ٢٠١٣، وهذه الضرائب هي التي تملأ خزينة الضرائب، التي باتت مداخيلها أكبر من كل التوقعات، ولهذا لا عجب حينما نرى أن العائلة تصرف بقدر أكبر على التعليم والصحة والرعاية، بينما مداخيلها من الرواتب لا ترتفع، والعصب يزداد عليها بشكل مستمر، وأمام حالة كهذه، فإن استهلاك العائلة والفرد يكون أقل».

ويقول ياسوك «إن السؤال المركزي الذي يطرحه ديوان رئاسة الحكومة ووزارة المالية وبنك إسرائيل المركزي ووزارة الاقتصاد هو: اقتصاد إسرائيل إلى أين؟ هل نحن في الطريق نحو التباطؤ، أو الركود، وهل معطيات النمو هي المؤشر الأول لاتجاه الاقتصاد في هذه المرحلة، أم أننا مقلوبون على معطيات اقتصادية أفضل لاحقا؟ خاصة في ظل التراجع في الاقتصاد العالمي، وأن الاقتصاد الإسرائيلي يتركز على الصادرات»، ويختم جازما أنه لا يوجد لدى أحد رد على هذا السؤال.

رفع مستوى الاعتمادات

وعلى الرغم من هذه المعطيات التي تعد سلبية للاقتصاد الإسرائيلي، إلا أن شركة تدرج الاعتمادات العالمية الكبيرة «بيتش» قررت رفع مستوى الاعتمادات لإسرائيل إلى مستوى A بعد أن قيمت الاقتصاد الإسرائيلي في شهر تشرين الثاني بالبيد، ومن ثم وضعت في شهر أيار الماضي توقعات متفائلة للاقتصاد الإسرائيلي، ما يعني أن بإمكان إسرائيل الحصول على قروض بنسب فوائد أقل.

ومن المعطيات التي وردت في تقرير «بيتش» أن النمو الاقتصادي في إسرائيل سيرتفع في العامين الجاري ٢٠١٤ والمقبل ٢٠١٥، كلا على حدة، بنسبة ٢.٢٪ خلافا لكل التوقعات والتقديرات الرسمية، التي خفضت النمو إلى ما دون ٢٪ للعام الجاري.

يذكر أن «بيتش» هي واحدة من أكبر ثلاث شركات عالمية لتدريج اعتمادات الدول، وتحظى إسرائيل بتدريج بمستوى A+ لدى شركة S&P، وتدرج A١ في شركة موديس. ويعكس هذان التدرجان استقرارا اقتصاديا في إسرائيل.

وتحدث عن الربع الأول من العام الجاري، فلا يبدو أن المعطيات تغيرت في الشهر الرابع من هذا العام، نيسان، إذ بينت معطيات التضخم ضعف توجه الجمهور إلى الأسواق.

كما يشير بلوتسكرو إلى أنه من أسباب هذه الحال، تراجع الاستثمارات في الربع الأول من العام الجاري بنسبة ١.٨٪، وهذا على ضوء التباطؤ وإزالة الحواجز أمام الاستثمار، الأمر الذي جعل المستثمرين لا يرون جدوى في إقامة مصانع جديدة ثم يضيف بلوتسكرو إلى الأسباب ضعف سعر صرف الدولار أمام الشيكول، الذي يضر بمداخيل الصادرات بالعملية المحلية.

ويحذر بلوتسكرو من أن تؤدي سلسلة التراجعات في الاستهلاك والصادرات والاستثمارات إلى تراجع في التشغيل، ما يعني زيادة البطالة، الأمر الذي سيؤدي الحال سوءا، ولهذا فقد دعا المحلل ذاته الحكومة إلى تشجيع الاستثمارات، إضافة إلى التوصل إلى اتفاق بين الحكومة واتحاد النقابات لرفع الرواتب بنسبة ملموسة وكبيرة، وكل هذا قبل إنجاز ميزانية العام المقبل - ٢٠١٥.

ويقول المحلل الاقتصادي موطي ياسوك، في مقال له في صحيفة «ذي ماركز» الاقتصادية، إن وتيرة النمو في الربع الأول من العام الجاري ٢٠١٤، مخيبة للأمل، كما هي حال غالبية المعطيات الاقتصادية التي أعلنها مكتب الإحصاء عن نفس الفترة من هذا العام، إذ توقع المحللون أن ينمو الاقتصاد في الربع الأول من هذا العام بنسبة تتراوح ما بين ٣.٢٪ إلى ٤٪، وهذا لأن الربع الثالث من العام الماضي ٢٠١٣ سجل فيه النمو ارتفاعا بنسبة ٢.٢٪ وفي الربع الرابع ٢.٣٪.

وتابع ياسوك قائلا: في الحقيقة فإن مؤشرات التباطؤ الاقتصادي ملحوظة منذ عدة أشهر، وهذه عززتها نسبة التضخم المالي في شهر نيسان الماضي، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: لماذا وتيرة النمو منخفضة إلى هذا الحد؟ والجواب هو أنه لا يوجد لدى الجمهور مال، وحينما لا يوجد مال، فإنهم يشترتون بقدر أقل، ونسأل: لماذا لا يوجد لدى الجمهور مال؟ الحكومة وجهت للجمهور ضربة. ويقول ياسوك إن قسما من الجمهور تضرر بقدر بالغ من الضرائب الاقتصادية التي أقرتها الحكومة من خلال الميزانية العامة، «والبعض نسي أن ميزانية العام ٢٠١٤ هي ميزانية ضربات، بينما وزير الدفاع موشيه يعلون، يدعي أنه ليس لديه المال لشراء طائرات ودبابات، في حين أنه ليس لدى الجمهور مال لصرفه اليومي».

بنك إسرائيل يوصي الحكومة بتقليص ميزانيتها بخمسة مليارات دولار!

*** البنك يخير الحكومة: إما تقليص الميزانية وإما رفع ضرائب بدل جزء من التقليص * ذريعة البنك الحفاظ على العجز في العام ٢٠١٥ بينما العجز في العامين الماضي والجاري أقل بكثير من التوقعات السابقة ***

ردود فعل معارضة

ولاقى تقرير بنك إسرائيل المركزي ردود فعل تنتقد سياسة الحكومة الاقتصادية، وأخرى تنتقد قرار بنك إسرائيل وتطلبه بأن يعيد حساباته، فقد قالت النائبة زهافا غالون، رئيسة حزب «ميرتس» اليساري، إن تقرير بنك إسرائيل واستنتاجاته نتيجة لسياسة وزير المالية يائير لبيد، الذي ينتهج سياسة عديمة المسؤولية، يبتغي منها تحقيق الشهرة، وهذا هو ثمن تحويل الأموال للمستوطنات، وزيادة ميزانية وزارة الدفاع، ولهذا فإن الشرائح الوسطى ستدفع لاحقا ثمنا أكبر من هذا.

وقالت النائبة شيلي جيموفيتش، من كتلة حزب «العمل»، إن توصيات بنك إسرائيل بتقليص الميزانية العامة، سوية مع التراجع في القطاع الاقتصادي، والتباطؤ في وتيرة النمو، كل هذا هو صفة لوجه حكومة نتنياهو- لبيد، وهذا يؤكد أن وعود لبيد بمستقبل وردي جميل قد تلاشت. وانتقد رئيس اتحاد الغرف التجارية أوريكيل لين توصيات بنك إسرائيل، وقال إن التوصية برفع الضرائب، من أجل الحفاظ على نسبة العجز المقررة، لا تقرراً الواقع على حقيقته، وأن بنك إسرائيل منقلب على نفسه، وفاقد للمشارع الاجتماعية، إذ أن رفع الضرائب في الظروف القائمة سيؤدي للاقتصاد إلى ركود خطير.

في المقابل، تقول المحللة ميراف أروزروروف في تقرير لها في صحيفة «ذي ماركز»، إن الحكومة قادرة اليوم على توفير ٥ مليارات شيكل، ما يعادل ٤.٣ مليار دولار، من دون إجراء أي تقليص في الميزانية، إذ بالإمكان تحقيق هذا في حال إعادة احتساب الميزانية بتعديل الأسعار، على ضوء تراجع التضخم المالي، وتقول المحللة ذاتها إن وزارة المالية، التي كانت في الماضي تقدم على إجراء كهذا سنويا، تفضل في النهاية الأخيرة تجاهل الأمر، لتحتمس الفئات الناجم عن تراجع الأسعار في الاحتياطي العام للميزانية.

وتتراوح ميزانية الجيش سنويا ما بين ١٦ إلى ١٧ مليار دولار، وهذه لا تشمل الدعم الأمريكي العسكري السنوي لإسرائيل بما يزيد عن ٣ مليارات سنويات، وكان من المفترض أن يتم تقليص ميزانية الجيش في العامين الماضي والجاري بقيمة إجمالية تتجاوز ١.٥ مليار دولار، إلا أن الحكومة وافقت في الأشهر الأخيرة على إعادة كل هذه التقليلات، إلا أن جيش الاحتلال يطالب المزيد في ميزانيته للعام الجاري، بما يزيد عن ٦٠٠ مليون دولار.

وبحسب ما درجت عليه إسرائيل، فإن هذا الجدل «الحاد» يهدف إلى امتصاص النقمة الشعبية، إذ أنه في نهاية المطاف تتجاوز الحكومة مع مطالب الجيش، ويتم زيادة الميزانية السنوية.

كذلك تبين من تقرير صدر في الأسبوع الماضي، أن ميزانية جهاز المخابرات سجلت في السنوات الأربع الأخيرة ارتفاعا حادا وصل إلى ٣٦٪ من الميزانية التي كانت في العام ٢٠٠٩. وبحسب المعطيات التي نشرت، فإن ميزانيته «الشاباك» و«الموساد» بلغت في العام الماضي ما يزيد عن ١.٨ مليار دولار، بعد أن كانت في العام ٢٠١٢ نحو ١.٦٨ مليار دولار، أي زيادة بنسبة ١٠ بالمئة، علما أن تقريراً آخر قد صدر قبل عدة أشهر، أشار إلى أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو كان قد رفع ميزانية جهازي المخابرات في السنوات الثلاث التي سبقت العام ٢٠١٣ بنسبة إجمالية بلغت ٢٦ بالمئة، أي أن ميزانية المخابرات ارتفعت في السنوات الأربع الأخيرة بنسبة إجمالية بلغت ٣٦٪، وهي أربعة أضعاف الزيادة الإجمالية للميزانية العامة في نفس الفترة.

وتبقى ميزانية المخابرات من أكثر الميزانيات سرية، وهي تُدرج في الميزانية العامة ضمن بند «ميزانية احتياطية» في مكتب رئيس الحكومة، «لا أنه منذ أقل من عام بدأت تصدر معطيات عن ميزانية المخابرات».

أعربت المؤسسات الاقتصادية ومعها خبراء الاقتصاد والمحللون عن القلق من نسبة النمو الاقتصادي في الربع الأول من العام الجاري، التي أعلن عنها مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، والتي أشارت في تقريرها إلى أن الاستهلاك الفردي في نفس الفترة تراجع بنسبة ٢٪، ما زاد القلق أكثر من احتمال أن الاقتصاد الإسرائيلي يتجه نحو تباطؤ شديد، أو حتى ركود اقتصادي، في حال استمر الوضع القائم، خاصة وأن التضخم المالي في الثلث الأول من العام الجاري بقي «سلبيا»، بنسبة ٠.٤٪، ما فسره الخبراء بأنه مؤشر لضعف القوة الشرائية، التي قد تقود إلى تباطؤ أكبر.

وقال مكتب الإحصاء إن النمو الاقتصادي ارتفع في الربع الأول من العام الجاري ٢٠١٤ بنسبة ٢.١٪، بعد أن كان قد ارتفع في الربع الأخير من العام الماضي ٢٠١٣ بنسبة ٢.٩٪، وفي الربع الثالث الذي سبقه بنسبة ١.٩٪، وحسب تقرير المكتب فإن النمو في الربع الأول يعكس الارتفاع في صادرات البضائع والخدمات، واستيراد البضائع والخدمات، والاستقرار في الصرف العام (الحكومي) والتراجع في الاستهلاك الفردي. وجاء في تقرير المكتب أن التراجع في الاستهلاك الفردي بلغ نسبة ٢٪، ما يعني تراجعا بنسبة ٤٪ على مستوى الفرد الواحد، وهذا مؤشر لمستوى المعيشة، الذي عمليا تراجع منذ مطلع العام الجاري، كما أن هذا التراجع هو استمرار للتراجع الذي تم تسجيله في الربع الأخير من العام الماضي بنسبة ١٪.

ويبين التقرير أن التراجع في الاستهلاك الفردي نابع من تراجع في الاستهلاك الأساسي، مثل تراجع بنسبة ٢.٧٪ في شراء الأغذية، والمصروفات الحياتية اليومية والصرف على صيانة البيوت، وإذا ما فصلنا الصرف على الاحتياجات الحياتية الأساسية اليومية، لكان التراجع بنسبة ٦٪، وهذا استمرار للتراجع الذي حصل في الربع الأخير من العام الماضي بنسبة ٧.٦٪.

وتزامن صدور تقرير مكتب الإحصاء مع تقرير حول الحركة الشرائية في شبكات التسوق الكبرى في إسرائيل، في شهر نيسان الذي صادف فيه عيد الفصح العبري، وهو عادة من أكثر أشهر السنة الذي يشهد حركة تجارية، إذ بين هذا التقرير أن المشتريات في شبكات التسوق تراجعت في هذا الشهر بنسب تتراوح ما بين ٥٪ إلى ٦٪، وفي المقاهي والمطاعم السريعة تراوح التراجع بما بين ٥٪ إلى ٨٪.

ونقلت صحيفة ذي ماركز، عن أحد المسؤولين في واحدة من أكبر شبكات التسوق، دون الإفصاح عن اسمه، أن الجمهور بات قلقا من المستقبل الاقتصادي، ولهذا فإنه لا يسارع في صرف ما في جيبه وتابع المسؤول قائلا إن إدارات التسوق باتت تبحث عن وسائل جديدة لجذب الجمهور إليها، واستنهاض الحركة التجارية.

وكان التضخم المالي في شهر نيسان الماضي قد سجل أدنى مستوى له في مثل هذا الشهر من كل عام منذ ١١ عاما، وعادة ما تكون نسبة التضخم في هذا الشهر من أعلى النسب سنويا، لكونه شهرا موسميا ربيعيا صيفيا، إذ ارتفع التضخم بنسبة ٠.١٪، وعادة ما تتراوح نسبة التضخم في مثل هذا الشهر، ما بين نصف بالمئة وحتى ١.٥٪ كما كان في العامين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٨، وقد أبغى تضخم نيسان إجمالي التضخم في الثلث الأول من العام الجاري «سلبيا» (طالع التفاصيل في الموجز الاقتصادي في هذه الصفحة).

المحللون يحذرون

يقول محرر الملحق الاقتصادي «أمون» في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، سيفير بلوتسكرو، إن ما أدى إلى هذه الوضعية، بمعنى تراجع الاستهلاك الفردي، «هو التنازل المستمر في قيمة الراتب، فقيمة الراتب تتراجع السنة تلو الأخرى، ولذا فإن العائلة الإسرائيلية تبدأ في عد كل قرش لديها وتشدد الحزام، ففي الربع الأخير من العام ٢٠١٣ تراجعت القوة الشرائية لدى المستهلك بمعدل ١٪، وفي الربع الأول من العام الجاري، ظهر أن المعدل السنوي لتراجع الاستهلاك الفردي هو ٤٪، وهذه نسبة لا نذكرها منذ سنوات طويلة، وإذا كانت المعطيات

«المشهد» الاقتصادي

موجز اقتصادي

بنك إسرائيل يثبت الفائدة رغم تراجع التضخم

قرر بنك إسرائيل المركزي إبقاء الفائدة البنكية الأساسية على حالها، للشهر الرابع على التوالي، بنسبة ٠.٧٪، رغم التوقعات بخفضها بنسبة ٠.٢٥٪ على ضوء وتيرة التضخم المالي الطفيفة في شهر نيسان الماضي، التي يفسرها محللون على أنها انعكاس للتباطؤ الاقتصادي، وأيضا على ضوء انخفاض سعر صرف الدولار أمام العملة المحلية - الشيكول.

وكان التضخم المالي في شهر نيسان الماضي قد سجل أدنى مستوى له في مثل هذا الشهر من كل عام، منذ ١١ عاما، وعادة ما تكون نسبة التضخم في هذا الشهر، من أعلى النسب سنويا، لكونه شهرا موسميا ربيعيا صيفيا، إذ ارتفع التضخم بنسبة ٠.٤٪، وعادة ما تتراوح نسبة التضخم في مثل هذا الشهر، ما بين نصف بالمئة وحتى ١.٥٪ كما كان في العامين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٨.

وقد اقتصت نسبة التضخم في نيسان بنسبة التضخم في الثلث الأول من العام الجاري «سلبية»، إذ يكون التضخم قد تراجع في هذه الأشهر الأربعة الأولى بنسبة ٠.٤٪، وهذا بعد ذاته مدعاة قلق للمؤسسات الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية، لا أنه هذه النسبة شبيهة أيضا بنسبة التضخم في الأشهر الستة الأخيرة، وخفضت التضخم في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة إلى نسبة ١٪، وهو الحد الأدنى من مجال التضخم الذي تحدده السياسة الاقتصادية ما بين ١٪ إلى ٣٪، ويرى المحللون أن نسب التضخم تعود إلى حالة تراجع حركة السوق في إسرائيل وتراجع الطلب، ما يعزز الانطباع بوجود تباطؤ اقتصادي يستغل حتى الآن.

إلى ذلك، فقد أعلن مكتب الإحصاء المركزي أن نسبة البطالة في إسرائيل واصلت تراجعها في شهر نيسان، ووصلت إلى نسبة ٥.٦٪، بدلا من ٥.٧٪ في شهر آذار الماضي.

ويعترض عدد من الخبراء والمحللين على نسبة البطالة التي يصدرها تباعا مكتب الإحصاء، وحتى سلطة التشغيل الإسرائيلية، ويؤكدون أن هذه النسب تستر من خلفها الوظائف الجزئية، التي تتراوح نسبتها عادة ما بين ٣٪ إلى ٤.٥٪، وبغالبيتها الساحة يعمل فيها عاملون دون رغبتهم في العمل بوظائف جزئية، لكن طريقة احتساب البطالة تخبرنا عن نسب البطالة الدورية.

وزارة التربية والتعليم تزيد ميزانية التعليم العربي

أعلن وزير التربية والتعليم الإسرائيلي شاي بيرون زيادة ميزانية جهاز التعليم العربي الذي يعاني على مدى السنين من سياسة تمييز وشح ميزانيات موارد، بما بين ١٤ مليون إلى ١٧ مليون دولار، وحسب ما نشر، فإن قسما من هذه الميزانية سيكون على حساب ميزانية جهاز التعليم الرسمي التابع للتيار «الديني الصهيوني»، الذي يتمتع بأعلى الميزانيات مقارنة بجهاز التعليم العام، وجهاز التعليم العربي.

ووصفت مصادر في وزارة المالية قرار بيرون على أنه «قرار تاريخي»، رغم أن احتمالات تطبيقه على الأرض ليست مضمونة، إذا ما أصدر الوزير على مصدر تمويل الزيادة، فرغم مساندة وزير المالية يائير لبيد لهذا القرار، إلا أنه سيصطدم بمعارضة بعض الأئتلاف الحاكم، وليس فقط من حزب «البيت اليهودي»، بل أيضا من حزب الليكود، ورئيسه بنيامين نتنياهو.

وحسب المعطيات التي نشرتها صحيفة «ذي ماركز» الاقتصادية، فإن معدل التعليم التعليمية للطلاب في جهاز التعليم الديني الصهيوني يصل إلى ٤٨ ساعة، بينما المعدل في جهاز التعليم العام (اليهودي) يهبط إلى ٤١ ساعة، أما في جهاز التعليم العربي فإن المعدل ٣٥ ساعة، وهذا يعكس حجم التمييز ضد جهاز التعليم العربي.

وحسب الصحيفة ذاتها، فإن الزيادة في ميزانيات جهاز التعليم الديني الصهيوني، نابعة من أن المدارس تنتشر في الضواحي والبلدات الصغيرة، حسب عدد الطلاب في الصفوف هو الأصغر، إضافة إلى الفاصل بين الطلاب والطالبات، ويشار هنا، إلى أن غالبية المدارس والصفوف ذات عدد الطلاب القليل تنتشر أساسا في المستوطنات.

ويقول بيرون إن الإجراء التي ستخذه وزارة التربية والتعليم، ليس تقليص الميزانيات بشكل يؤثر على الطلاب، وإنما القيام بإجراءات تؤدي إلى تقليص الصرف الزائد التابع من صفر صفوف التعليم، وكما يبدو فإن الوزير يلجأ إلى احتمال توحيد صفوف ومدارس.

وإذا ما تم تطبيق القرار، فإن هذا من شأنه أن يضعاف ميزانيات جهاز التعليم العربي، بالذات المرحلة الإعدادية، من نحو ١٦٠ مليون دولار، إلى أكثر من ٣٥٠ مليون دولار.

وقد سارع وزير الاقتصاد نفتالي بينيت، رئيس حزب «البيت اليهودي»، الذي يمثل القطاع الأكبر من التيار «الديني الصهيوني»، للإعلان عن أنه لن يسمح بقرار يقطع ميزانيات من جهاز التعليم التابع للتيار «الديني الصهيوني»، وقال إن هذا الجهاز يضم ٣٠٠ ألف طالب وطالبة من كافة الشرائح اليهودية، حسب تعبيره، وهو يقدم أفضل الخدمات التعليمية والتثقيف الفكري، مشيرا إلى النسبة العالية في الجيش من هذا التيار وجهاز التعليم. وشدد بينيت قائلا لن نسمح بأي شكل من الأشكال بالمس بجهاز التعليم الديني الصهيوني».

وتقول المحللة الاقتصادية ميراف أروزروروف، التي تتابع الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية لدى المواطنين العرب، إن ما حسم الأمر في الوزارة كانت نتائج الامتحان الدولي «بيزا»، التي وضعت إسرائيل في المرتبة ٤٠ من أصل ٦٤ دولة في امتحان الرياضيات، رغم أن نتائج الطلاب اليهود وحدهم كانت سترفع إسرائيل إلى المرتبة ١٦، بينما نتائج الطلاب العرب وحدهم كانت ستضع إسرائيل في المرتبة ٥٨.

واعتبر أروزروروف أن الوزير شاي بيرون يقدم على خطوة تاريخية قبل غيره لإحداث فقرة في جهاز التعليم العربي، بالأساس من خلال الميزانية وزيادة ساعات التعليم التي يحتاجها جهاز التعليم العربي.

حملة الاحتجاجات الشعبية في إسرائيل اختفت رغم تصعيد الضربات الاقتصادية!

***محلل يتهم «اليسار» ويسلط الضوء على دور وسائل الإعلام في إخماد الاحتجاجات**

*** القادة السابقون لحملة الاحتجاجات يرفضون فكرة موت الحملة كليا ***

بعد مرور قرابة ثلاث سنوات على اندلاع حملة الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها مدن إسرائيل بلضعة أسابيع في صيف العام ٢٠١١، يتساءل ملطون عن أسباب تلاشي هذه الحملة، فمثلا في هذه المرحلة يواجه المواطنون في إسرائيل أوضاعا اقتصادية أصعب وضربات اقتصادية أقسى من تلك التي كانت قائمة قبل ثلاث سنوات، إلا أنه لا أحد يسمع عن حملة احتجاجات، ولا حتى عن مؤشر لحملة احتجاجات.

وقد نشرت مجلة «ذي ماركر» الشهرية، التي تصدر إلى جانب الصحيفة اليومية بذات الاسم، ملفا يسعى إلى الرد على هذا التساؤل، من خلال ملطين بحثوا عن «متهمين»، ومن خلال عدد من الذين وقفوا في الصف الأول في تلك الاحتجاجات، فحاولوا تطييف الرد، والادعاء بأن آثار الحملة ما زالت قائمة، وقد تندلع بأشكال أخرى في أي وقت.

وكانت إسرائيل قد شهدت في أوائل صيف العام ٢٠١١ حملة احتجاجات، بدأت باحتجاج شابة، ومن ثم مجموعة شباب وشابات في مدينة تل أبيب على غلاء وإيجارات البيوت، فحملت الأولى أمتعتها وانتقلت إلى خيمة نصبتها في أحد ميادين المدينة، ليلحق بها آخرون، وخلال أيام تطور الاحتجاج من احتجاج يقتصر على أسعار السكن، إلى الاحتجاج على غلاء المعيشة.

وكان واضحا منذ البداية أن التنظيم غاب عن تلك الاحتجاجات، فسعت عدة أطر للتدخل بهدف التنظيم وحتى فرض أجندات، ورغم ذلك فقد شهدت تلك الحملة مظاهرات ضخمة، بلغت ذروتها بخروج ما يقارب نصف مليون نسمة في عدة مظاهرات في ليلة واحدة، كانت أكبرها في مدينة تل أبيب.

غير أن عملية تجريبية واحدة على الحدود مع سيناء في شهر آب من العام ذاته، كانت كفيلة بأن تلغي نشاطات الاحتجاج في الأسبوع ذاته الذي سبقه أسبوع الذروة، ولم تنجح كل محاولات استنهاض الحملة لإعادتها إلى تلك الذروة، ورويدا رويدا تلاشت تلك الحملة كليا.
وفي الحقيقة، فإن حكومة بنيامين نتنياهو السابقة تفاجأت في حينه من حجم الحملة، وسعت بكل الطرق إلى اسكاتها، بداية بمهاجمتها، ومن ثم تشكيل لجنة خاصة «لجنة تراختنبرغ» لفحص كيفية خفض غلاء المعيشة، وقد خرجت اللجنة بسلسلة توصيات، إلا أن الحكومة لم تتعامل معها بكامل الجدية، إذ أنه ما إن انتهت اللجنة بعملها، حتى تلاشت معها.

وبعد عام ونصف العام من تلك الحملة جرت الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وكان صاحب النصيب الأكبر من «الثمار الانتخابية» لتلك الحملة، الحزب الجديد «يشع عتيد» (يوجد مستقبل) الذي أسسه وترأسه من بات وزيرا المالية، يائير لبيد، فليد تبني في حملته سلسلة شعارات ومطالب من تلك الحملة، إلا أنه انقلب عليها كليا، ما أن وطئت قدماه مكتب وزارته، حتى طرح ميزانية صقرية للمايين الماضي والجاري، وبتنخباً استطلاعات الراي تباعا أنه سيدفع ثمنا انتخابيا لهذه السياسة، في ما لو جرت الانتخابات في هذه المرحلة.

الأوضاع ساءت والجمهور لا يتحرك

ويقول المحلل الاقتصادي ورئيس تحرير مجلة «ذي ماركر» الشهرية، إيتان أفريئيل، إن الجمهور يتلقى يوميا معلومات جديدة حول تدهور أوضاعه الاقتصادية، من اتساع فجوات اجتماعية، وغلاء معيشة وأسعار السكن، وخفض الدعم الاجتماعي من الحكومة، وحتى ضيق فرص العمل أمام الأجيال الشابة، التي منها من بات يفكر بالهجرة، ولو لفرض العمل، وحتى باتت العاصمة الألمانية برلين رمزا لتلك الهجرة، ويضاف إلى كل هذا ما ينشر عن حيتان المال، من حيث تسهيلات ضخمة في تسديد قروضهم وغيرها من الأمور.

ويتابع أفريئيل أنه أمام كل هذا، وعلى الرغم منه، فإن الجمهور لا يخرج إلى الشوارع ولا يعبر عن الإحباط، في حين أن أوضاعا أقل وطأة في صيف العام ٢٠١١، أخرجت حتى نصف مليون نسمة إلى الشوارع، وأقيمت عدة مظاهرات احتجاج في ميادين المدن والبلدات، بينما اليوم لا تزل ولا حتى مظاهرا واحدا ينزل إلى الشارع، سوى بعض الفرزفات التي نشهدها في شبكة التواصل الاجتماعي «فيسبوك».

ويقول أفريئيل «إن حملة الاحتجاجات اختفت بالذات في الوقت الذي فيه الأوضاع الاقتصادية أقسى من تلك التي كانت في العام ٢٠١١»، وأيضا بالذات، حينما بات الجمهور أكثر معرفة بأهداف الاجراءات الاقتصادية، التي تؤدي إلى جرف أموال كبيرة من أموال الجمهور إلى جيوب مجموعات مصالح.

ويشير أفريئيل إلى تأثير تلك الحملة على رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ولو لفترة محدودة، ومن ثم على حملة الانتخابات البرلمانية، التي بدأت بعد عام من حملة الاحتجاجات تلك، ويستذكر الكاتب شعارات من بات وزيرا للمالية لبيد في حملة الانتخابات.

ويريد أنه حتى اليوم لم يندمل الجرح الذي تركته تلك الحملة على الحلبة السياسية، فالكثير من القضايا الاجتماعية مطروحة على أجندة أعضاء الكنيست، وانعكس الأمر في تعزيز قوة نقابات عمال كثيرة، وحتى أن الحكومة «ضعيفة امامها» حسب تعبير الكاتب، ورغم ذلك، فإن الأوضاع الاقتصادية تسوء أكثر.

ويسعى أفريئيل إلى البحث عن أسباب تلاشي تلك الحملة، وهو يلقي التهمة الأكبر على قوى اليسار، بادعاء أن دخولها كحزاب وقوى سياسية إلى قيادة الحملة، وما خلف هذا من صراعات أدى إلى إخماد الحملة، من وجهة نظره.

لكن في ذات الوقت يلفت أفريئيل النظر إلى قضية هامة، إذ يقول إن وسائل الإعلام ساهمت أيضا في إخماد الحملة، حيث أن وسائل الإعلام أعطت دفعا لهذه الحملة وناصرتها، ولكن ما أن بدأ قادة الحملة أو جزء منها الحديث عن حيتان المال والبنوك، ومقاطعة شركة كبرى، حتى انقلب الأمر، وفتحت وسائل الإعلام صفحتها وأجوائها لمهاجمة الحملة وحتى التشكيك في نواياها وقدترت على التغيير.

ونشير هنا إلى أن تقريرا لقسم الأبحاث في بنك إسرائيل أشار بعد عدة أشهر من تلك الحملة، إلى أن حملة الاحتجاجات الشعبية

لم تتغلغل إلى الشرائح الفقيرة الاساسية في المجتمع، وهي بقيت عند الشرائح الوسطى، وحتى الشراخ الوسطى العليا، التي رأت نفسها متضررة من السياسة الاقتصادية، إذ لم تصلها ثمار النمو بالقدر الكافي، وما يبرز استنتاجات بحث بنك إسرائيل المركزي أن تلك الحملة لم ترفع، مثلا، شعار الحد الأدنى من الأجر، ولا مسألة العمل في شركات القوى العاملة، بل إن هذا الأخير جاء مطلبا متأخرا، وبالإساس من اتحاد النقابات العامة «الهستدروت»، الذي وقف جانبا في تلك الحملة، وبعد أن وجهت له الكثير من الانتقادات، لحق بالحملة ولكن دوره كاتحاد نقابات بقي هامشيا جدا.

البحث عن التوازنات

يقول المحلل سامي بيرتس في المجلة ذاتها «إن المجتمع الإسرائيلي موجود حاليا في عملية بحث عن نقاط التوازن في شبكة العلاقات القائمة بين الحكومة والجمهور، وبين المصالح الصناعية والتجارية والمستهلكين، وبين مجموعات تساهم أكثر في اقتصاد المجتمع ومجموعات تساهم بدرجة أقل، وبين أولئك الذين يحصلون على قدر أكبر من «الكعكة» وبين أولئك الذين يحصلون في أفضل حالاتهم على فئات.»

ويتابع أنه أمام وضع كهذا، فلا حاجة لمعسكرات خيام احتجاجية من أجل استنهاض حملة الاحتجاجات، بل هناك حاجة للتدخل وفهم مجريات الأمور، وفهم إلى أين تتجه الأموال، وما هي الأسباب ومن هي الجهات التي تتسبب في حالة اللامساواة في توزيع المقدرات.

ويروى بيرتس أن حملة احتجاجات صيف ٢٠١١ لم تمت، بل إن فتيل الجمهور قصير، وهو ينفجر في نقاط عينية محدودة وفي فترة محددة، وفي كل مرة في مكان ما، ولا يمكن معرفة أين سيكون الانفجار في المرة القادمة.

ويختتم كاتبنا «نأمل أن يكون هذا الانفجار في المكان الحقيقي الذي فيه بالإمكان تحقيق التغيير، وليس مجرد انفجار».

قادة الحملة يدافعون

تقول الشابة الاولى التي قررت اقامة خيمة في ميدان تل أبيب وكانت نواة انفجار الحملة، دافني ليف: «انا لم أخرج إلى الشارع بهدف القيام بحملة احتجاج ضد الحكومة. لقد فهمت بعد نصف عام أنني في الشارع من دون مسكن، وقررت القيام بخطوة أقول فيها: إنني قررت توفير إيجار مسكن، وتضيف: «إن حالة التملل الحالية هي ليست تلك التي كانت قبل ثلاث سنوات، فالناس اليوم ليسوا بمستوى الخروج إلى الشارع، والسؤال المطروح، هل الهدف هو الخروج بشكل مكثف إلى الشارع، أو التغيير. وهذه المجموعة الجالسة هنا لا تستطيع التنبؤ بما سيحصل لاحقا، فالجالسون هنا، هم من مجموعات لا تعمل بشكل عفوي، بل من جهات منظمة، وتكرر باستراتيجيات للصراع على وسائل الإعلام، إن هذه المجموعة، هي ليست المجموعة التي ستأتي بحملة الاحتجاجات الشعبية الجديدة.»

وتعبر ليف هنا عن امتعاضها من الصراع الداخلي الذي شهدته قيادة حملة الاحتجاجات على الظهور في الصف الإعلامي الأول للحملة، ومحاولة تجبير أي انجازات لهذا الطرف أو ذاك.

أما المحامي إيداد يانيف، عضو اللجنة الخاصة التي بحثت في سيطرة حيتان المال على أذرع المؤسسة الحاكمة، فيرفض مقولة أن لا غضب في الشارع الإسرائيلي، ويقول، ليس صحيحا أنه لا يوجد غضب، فحتى صيف العام ٢٠١١ لم تكن في وعي الراي العام معلومات كافية عن الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، فكتت حتى ذلك الوقت تسمح جدلا حول الفلسطينيين وحول الاحتلال، ولكن الناس لم تتشغل بالأوضاع الاقتصادية، ومعسكرات الخيام الاحتجاجية ساهمت في نشر هذا الوعي.»

ويدعو يانيف إلى قيام معسكر سياسي مناهض للسياسة الاقتصادية، ويقول إنه في صيف العام ٢٠٠١، حينما كان شعور بأن معسكرا كهذا يتبلور، شعر نتنياهو أن حكومته ستنهار، ولكن بعد تلك الاحتجاجات بات يشعر نتنياهو أنه لا يوجد شيء يشكل خطرا عليه.

أما الشاب ألون لي غرين (شيوعي) الذي برز اسمه في العامين الأخيرين في المعركة من أجل إقامة نقابة للندلاء (جمع نادل) في إسرائيل، وباللعل أعلى العاملين من عدد من شبكات المطاعم الإسرائيلية عن الانضمام لها، كما تم سنن قانون يحفظ حقوق العاملين في هذا القطاع، يقول في تلك الحلقة التي ضمت عددا من قادة الحملة، بهدف التحدث للحملة، أنه كما لم يكن بالإمكان التنبؤ بحملة الاحتجاجات في صيف العام ٢٠١١، وأن تصل إلى جرف الحشود إلى الشوارع، فأیضا الآن لا يمكن التنبؤ بما سيحصل في القريب، فقد يقام معسكر سياسي يصف في مواجهة معسكر سياسي آخر، ويمثل مصالح أخرى غير تلك التي يمثلها الجمهور في إسرائيل، معسكر يعرف كيف يطرح البدائل، وكيف أن الأموال الطائلة تتحول إلى المستوطنات على حساب القضايا الأخرى.

ويرد عليه فورا أحد الحاضرين ويدعى إيال عوفر: طالما أنك ذكرت المستوطنات، فإنك ستخسر نصف الجمهور فورا، ويدافع المحامي يانيف قائلا إن ألون لي يطرح نموذجا لم تتم تجربته بعد، وليس بالإمكان القول إنه ليس صحيحا، لأن هذه تجربة لم تكن في تاريخ إسرائيل.

ويكس هذا الجانب الضيق من الحوار الذي نشرته المجلة جانبا من اختلاف الرؤى في الشارع الإسرائيلي، إذ أن الجمهور حينما يشكو من الضربات الاقتصادية، فهو كما يقول المحلل بيرتس، يتركز في نقطة عينية ومحدودة، ولا يتطرق إلى الجوهر، وكيفية توزيع الميزانية، وهذا بعد ذاته مرتبط بعدة عوامل تحدد السياسة العامة.

هذا يعني أن أجواء الشارع الإسرائيلي لا تسمح بطرح سؤال عن حجم ميزانية الجيش ووزارته، ولا عن ميزانية الاستيطان، رغم أن ميزانية الاستيطان كانت مركزية في الجدل السياسي حتى نهاية التسعينيات، ولكن هذا الأمر حوصر وتقلص في الحوار السياسي كانعكاس للتطرف اليميني، ولكن حجم الاستيطان وأعداد المستوطنين وتغلغلهم القوي في أروقة المؤسسة الحاكمة.

الثلاثاء ٢٠١٤/٧/٣م الموافق ٥ شعبان ١٤٣٥هـ العدد ٣٣٤ السنة الثانية عشرة



اليمين يحاول "قوننة" الواقع الاستيطاني في الأرض المحتلة.

داخل حكومة نتنياهو- بينيت

ازدياد الأصوات التي تتحدث عن ضم مناطق في الضفة الغربية إلى إسرائيل!

استمرت تسعة شهور، إذ رفض نتنياهو طوال هذه الفترة التفاوض حول قضايا الحل الدائم، وحتى أنه رفض الحديث حول حدود الدولة الفلسطينية، زاعما أنه ينبغي في البداية التوصل إلى اتفاق حول القضايا الأمنية.

وفي هذا السياق طالب نتنياهو بأن يبقى غور الأردن تحت السيطرة الإسرائيلية، وأن تبقى الضفة الغربية، وخاصة أجواءها، تحت السيطرة الإسرائيلية، بعد قيام دولة فلسطينية. وكثفت حكومة نتنياهو البناء في المستوطنات وتوسيعها بشكل غير مسبوق خلال شهور المفاوضات المتسعة هذه. كذلك طالب الفلسطينين بأن يعترفوا «بالدولة اليهودية» كشرط لاتفاق سلام، ما يعني نسف الرواية التاريخية الفلسطينية ونفي حقوق الفلسطينيين في فلسطين.

وقال نتنياهو في مقابلة أجرتها معه وكالة «بلومبرغ» الأميركية، في ٢٣ أيار الماضي، إنه «تزايد التأييد في إسرائيل، من الوسط - يسار وحتى الوسط- يمين، لتنفيذ خطوات أحادية الجانب مقابل الفلسطينيين. ويتسأل إسرائيليون كثيرون ما إذا كانت هناك خطوات أحادية الجانب بالإمكان تنفيذها ومن شأنها أن تكون منطقية من الناحية النظرية».

والبح نتنياهو إلى أنه ليس المقصود خطوات كهذه تنفيذ انسحاب أحادي الجانب من مناطق في الضفة. وقال إن انسحاب إسرائيل من قطاع غزة لم يحسن الوضع ولم يدفع السلام، وإنما أوجد حماساتن التي أطلقت منها آلاف الصواريخ باتجاه مدننا. وادعى نتنياهو أنه يفضل مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين، لكنه زعم أنه منذ توقيع اتفاقيات أوسلو حاول ستة رؤساء حكومات إسرائيلية التوصل إلى اتفاق بواسطة مفاوضات، وفسلخوا جميعا.

واعتبر نتنياهو أنه «يوجد إجماع متزايد في إسرائيل على أنه ليس لدينا شريك بإمكانه تنفيذ شيء لا يحظى بشعبية وتنفيذ خطوات صعبة. ولا توجد قيادة فلسطينية مستعدة لتنفيذ ذلك، والحد الأدنى من الشروط التي تحتاجها إ حكومة إسرائيلية لا يستجيب لها الجانب الفلسطيني».

وقال مسؤولون في مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية لوسائل إعلام إنه عندما تحدث نتنياهو عن خطوات أحادية الجانب فإنه لم يقصد إخلاء مستوطنات.

وشددوا على أنه «لا توجد أية نية لدى رئيس الحكومة لقتلاع مستوطنات» في إشارة إلى ضم مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية المقامة عليها هذه المستوطنات إلى إسرائيل.

«خطوات أحادية الجانب تعني الضم»

ونقلت صحيفة «هارتس» عن بينيت ترجيحه بقاوال نتنياهو لوكالة «بلومبرغ». وقال بينيت إن الخطوات الأحادية الجانب التي تحدث عنها نتنياهو في المقابلة، وفي مناسبة سابقة قال فيها إنه يبحث مع وزراءه في خطوات كهذه، تعني ضم مناطق من الضفة الغربية إلى إسرائيل.

من جانبه ألقى وزير الإسكان الإسرائيلي، أوري أريئيل، من حزب «البيت اليهودي» وأحد قادة المستوطنين، خطابا في المعهد الديني يبيشفيغة مركز هراف، في القدس، التي تعتبر معقل اليمين الديني، يوم الثلاثاء الماضي.

وتعهد أريئيل بأنه إن يكون هناك تجديد في البناء في المستوطنات «ولن نوافق على وجود عراقيل وقيود [على البناء الاستيطاني] في القدس ويهودا والسامرة وستستجر في البناء في جميع أنحاء بلدانا، وأضاف أن «القدس لن تقسم، وبين نهر الأردن والبحر ستكون دولة واحدة فقط هي دولة إسرائيل».

كذلك أعلن وزير الداخلية الإسرائيلي، جدون ساعر، في خطاب بمناسبة ما يسمى «يوم القدس»، وهو ذكرى احتلال القدس الشرقية، عن رفضه قيام دولة فلسطينية.

وقال إن «القدس اليمنية هي القلب النابض والحى للشعب اليهودي، وعندما أقول القدس فإني أقصد جميع أجزاء المدينة؛ مدينة داوود، هار حوماه وجيلو، جبل الزيتون ورامات شلومو، البلدة القديمة، بسغات زئيف وبالطبع جبل الهيكل أي الحرم القدسي».

واعتبر أن «القدس غير قابلة للتقسيم، والقدس لن تقسم، وستبقى القدس تحت سيادة إسرائيل دائما. ولن تكون هناك المحادثات من أرض إسرائيل. لا انسحابات أحادية الجانب ولا انسحابات أخرى».

ليفني وليبد يعارضان خطة بينيت

عقبت ليفني على تصريحات زملائها في الحكومة بشأن ضم مناطق واسعة من الضفة الغربية إلى إسرائيل. وهددت بإسقاط الحكومة في حال اتخذت قرارا كهذا. وقالت لن يكون هناك ضم طالما أنا في الحكومة، وإذا تم ذلك فإنه لن تكون هناك حكومة».

وشددت ليفني في خطاب ألقته أمام مؤتمر اقتصادي في تل أبيب على أن «أولئك الذين يقولون إن الكتل [الاستيطانية] لنا بالتأكيد وبالإمكان معها يدعونيأ جميعا، إن الطريقة من أجل الحفاظ على الكتل هي إما عن طريق تسوية أو عن طريق ربط العالم بمصالحنا».

وأضافت ليفني أنه «توجد الآن دولة غير ديمقراطية بكل تأكيد وجيشها تحول إلى السيد فيها ولا تنظر إلى ما يحدث من حولها، والفجوة بين كيف ننظر إلى أنفسنا وبين كيف ينظر العالم إلينا يخلق إحباطا... وعلينا أن نَسارع لأنه توجد أقلية [اليمين] تتصرر مصيرنا، وكل يوم يمر يوم آخر يتم فيه بناء المزيد من المستوطنات المعزولة».

كذلك أعلن لبيد عن معارضته لخطة بينيت لضم مناطق «ج» إلى إسرائيل. ونقلت إذاعة الجيش الإسرائيلي، يوم الثلاثاء الماضي، عن لبيد قوله خلال مؤتمر المحامين الذي عقد في مدينة إيلات، إنه «لا توجد طريقة لابتلاع أربعة ملايين فلسطيني وأن تبقى دولة يهودية. وإذا استمر هذا الوضع، فإنهم سيطيالون بحق التصويت للكنيست».

تحليلات إسرائيلية:

فوز السيسي «بشرى جيدة» لإسرائيل وتوجس في الجانب الأمني

تناول المحللون الإسرائيليون نتائج انتخابات الرئاسة المصرية، التي جرت الأسبوع الماضي، من عدة جوانب، لكنهم ركزوا بالأساس على جانبين، هما نسبة التصويت المنخفضة، ووصلت إلى أكثر بقليل من ٤٤٪، من جهة، ومعنى فوز المشير عبد الفتاح السيسي برئاسة مصر بالنسبة لإسرائيل خصوصا من الجهة الثانية.

واعتبر محلل الشؤون العربية في موقع «واللا» الإلكتروني، أفي سسخاروف، أن «عبد الفتاح السيسي انتخب رئيسا مع نسبة تصويت إشكالية جدا»، ورأى أن «المفاجأة»، وإن لم يحدث تطور غير متوقع، تكمن في نسبة الناخبين المتدنية جدا في الانتخابات للرئاسة. فقد طبق أقل من نصف أصحاب حق الاقتراع حقهم ووصلوا إلى صناديق الاقتراع. وقد شارك ٤٤٫٤٪ فقط من الناخبين في الانتخابات، التي امتدت لثلاثة أيام.

وأضاف سسخاروف أنه «ليس صدفة أن لجنة الانتخابات أصرت على تمديد الانتخابات ليوم آخر، إضافة إلى اليومين اللذين تم تحديدهما في البداية. إذ أن نسبة المشاركة المتدنية فيها دلّت على انعدام الشرعية للانتخابات والجيش في صفوف الإسلاميين. فعلا، بالإمكان التوقع أنه لو شارك «الإخوان المسلمون» في الانتخابات، لكانت النتيجة ستبدو مختلفة تماما».

وكتب سسخاروف، يوم الخميس الماضي وغداة انتهاء الانتخابات، أن «مصر تستيقظ هذا الصباح إلى فجر يوم قديم»، وأضاف أن «ما حدث في مصر، حتى ثورة يناير [كانون الثاني] العام ٢٠١١، هو ما سيكون أيضا، والمؤسسة العسكرية التي نصبت [الرئيس المخلوع] حسني مبارك خلفا لأنور السادات، هي التي نصبت عبد الفتاح السيسي، الرجل الذي قاد الجيش منذ فوز «الإخوان المسلمين» في الانتخابات السابقة، وستستمر ملاحقة «الإخوان» كمثيري أعمال شغب، والمظاهرات التي قوضت الوضع الاجتماعي والاقتصادي بشكل كبير في هذه الدولة، ستستمر بعد انتخاب السيسي أيضا». ورأى المحلل أن «نجاح الرئيس الجديد سيقاس الآن ليس فقط بقدرته على احتواء الغليان الإسلامي، وإنما بقدرته على مصالحة أوساط الشباب أيضا، الذين قادوا ثورة ٢٠١١، والذين يشعرون اليوم أيضا، بأنها سرقت منهم، مرة على أيدي «الإخوان المسلمين» ومرة على أيدي الجيش».

المصريون انتخابوا المرشح الأقوى

كذلك اعتبر محلل الشؤون العربية في صحيفة «هآرتس»، تسفي برثيل، أن نسبة التصويت المنخفضة في هذه الانتخابات «تعيد طرح مسألة شرعية انتخاب السيسي». لكن برثيل أشار، من الجهة الأخرى، إلى أنه «لا ينبغي تجاهل الفروق بين هذه الانتخابات وبين الانتخابات التي جرت في عهد مبارك، فعندها لم يكن هناك أي بديل، كما أن حجم الفوز كان معروفا سلفا، وأية نسبة تقل عن ٩٨٪ [لمبارك] كانت تعتبر خسارة».

وتطرق برثيل إلى أن السيسي تنافس هذه المرة مع حمدين صباحي «وهو مرشح ليس هامشيا وليس مجحولا، وكان يفترض أن صباحي يمثل الحركات المدنية وشبان الثورة والتيار الاشتراكي والليبراليين الذين أعلنوا أنهم سيعطونه أصواتهم، وكان هناك بديل لمن تخوف من حكم الجنرال أو لم يره، واتضح أنه لم يتم استغلال وجود هذا البديل».

ورأى برثيل أن «نجاح السيسي يستند بالأساس إلى الاختيار بين نطع الجمهور إلى نظام قوي ومستقر، بمقدوره أن يواجه الإرهاب، ويعمل ضد الإخوان المسلمين، ويصنع شبكة علاقات جيدة مع الدول الغربية والعربية، وبين نظام ربما يبدو أكثر ديمقراطية، ويمثل «قيم الثورة»؛ لكنه غير قادر على تحسين حساب البقالة للمواطنين، ومصر لا تختلف بذلك عن دول أخرى يفضل فيها المواطنون في فترة الأزمة قادة أقوياء، وحتى عسكريين، على الديمقراطية الكاملة».

من جهته، اعتبر محلل الشؤون العربية في القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي، إيهود يعري، أن نسبة التصويت المنخفضة «ستسجم لـ «الإخوان المسلمين» بالافتخار بتأثير المقاطعة التي فرضها على هذه الانتخابات»، وأضاف أن المصريين «تعاولوا مع هذه الانتخابات على أنها استفاء شعبي وليس أكثر من ذلك، والمرشح المضاد، حمدين صباحي، الناصري، لم يكن لديه أي احتمال بالفوز منذ البداية».

وكتب يعري أن سبب تدني نسبة التصويت يكمن بدرجة الحرارة المرتفعة «فلماذا يكلف الناخب المصري نفسه عناء الوقوف في الطوابير الطويلة عندما تكون النتيجة معروفة سلفا؟ إلا أنه في خلاصة القول، سيتم حفر حقيقة واحدة، وهي أن السيسي حصل على عدد أصوات أقل من ذلك التي حصل عليها في حينه [الرئيس المعزول] محمد مرسي».

وتابع يعري أن «كل هذا لن يمنح السيسي من الحكم بقبضة قوية، وبرنامجه الانتخابي يوضح وجهته وهي تنفيذ إصلاحات اقتصادية قبل كل شيء، والان سيريغ الرواتب في القطاع العام، لكن ستأتي لحظة الامتحان لاحقا، عندما يبدأ بتقليص الدعم الحكومي ويشعر كل مصري بجيبه بمعنى الضائقة الاقتصادية».

وفي السياق الاقتصادي، أشار سسخاروف إلى أنه يتعين على السيسي «الاستمرار في الحصول على مساعدات من دول الخليج والمجتمع الدولي، وتحقيق إنجازات هامة في الحرب ضد الإرهاب الإسلامي، غير المرتبط بالضرورة بـ «الإخوان». ولذلك يتوقع أن يواصل السيسي حربه ضد نشطاء الجهاد العالمي، في سيناء وأماكن أخرى، وإذا نجح هؤلاء النشطاء الإسلاميون في تنفيذ هجمات فإن ثمة شكا في ترميم حال السياحة بمصر، التي تعتبر نذرا اقتصاديا بالغ الأهمية لدعم الاقتصاد المحلي. والحملة العسكرية الجارية في سيناء ستستمر وربما تتصاعد في أماكن حساسة، مثل المنطقة القريبة من إيلات، التي يطلق مؤيدو تنظيم القاعدة منها صواريخ باتجاه إسرائيل».

السيسي وإسرائيل

وفقا لسسخاروف، فإن فوز السيسي هو «بشرى جيدة على الأقل بالنسبة لإسرائيل. وفي المقابلات التي أجرتها وسائل إعلام معه في الأسابيع الأخيرة، بدا واضحا أن الرئيس الجديد ينظر إلى العلاقات مع إسرائيل على أنها مصلحة قومية، ويتوقع أن يستمر التعاون بين قوات الأمن من كلا الجانبين وربما أنه سيزداد، لكن من الصعب القول إن هذه العلاقة ستستمر بصورتها الإيجابية في المستقبل، وطالما مكانة السيسي مستقرة، فإنه ثمة شكا بأن يقدم على المس بهذه العلاقة، وإذا اتسعت الاحتجاجات ضده، وخرجت المشود إلى الشوارع، ضد الرئيس المنتخب هذه المرة، فإنه يصعب القول كيف ستكون سياسته. ومن الجائز أنه في حالة كذبه، ستشكل إسرائيل دجاجة يقدمها السيسي قربانا. بدوره، أشار يعري إلى أن «السيسي أوسع أن واجب مصر هو منع عمليات إرهابية من سيناء ضد إسرائيل، وألح إلى أنه قد يطلب تعديل الملحق العسكري في اتفاقية السلام، الذي يحظر وجود جيش مصري في وسط وشرق سيناء، لكن إسرائيل ومصر اتفقتا عمليا على تغيير فعل لهذا الملحق وتم إدخال ١٠ كتائب مصرية إلى «المناطق المحظورة» وبضمنها كتيبة دبابات إم-٤٨ وكتيبيتي كوماندوس» من أجل محاربة تنظيمات الجهاد العالمي.

وتوقع يعري بأن «السيسي سيوجه انظاره إلى داخل مصر، وإلى الأوضاع الاقتصادية في الدولة، وعيانه لا تتطلعان إلى خلافة الفرد الحدود، وهو يعلم أن مصر فقيرة ومتعلقة بكرم السعودية وإمارات الخليج، ولن يتمكن من أن تعيد إلى نفسها مكانة «الشيقة الكبرى» في العالم العربي». ولفت برثيل إلى أن إسرائيل ترى علاقتها مع مصر «عبر فوهة البندقية»، لكنه شد هو الآخر على أن فوز السيسي هو بشرى جيدة بالنسبة لإسرائيل، وأضاف أنه «بالإمكان التقدير أن التعاون الاستخباراتي والعسكري مع مصر، الذي كان ناجحا قبل ذلك أيضا، لن يواجه صعوبات، ولا يعني هذا أن السيسي يوافق على كل سياسة إسرائيل في المنطقة، وخاصة في الموضوع الفلسطيني. ومثل إسرائيل، فإنه يشتهه بحماس ويرى بها تهديدا أمنيا، لكنه يؤيد حكومة وحدة فلسطينية واستقلال فلسطين، وهو شريك للمفهوم بأن إيران هي تهديد، لكن إذا استأنفت السعودية علاقاتها مع إيران، فإن مصر قد تحذو حذوها».

بين الحاج بن يوسف وشعرة معاوية

من جانبه رأى المستشرق الدكتور رؤوفين باركو، في مقال نشره في صحيفة «يسرائيل هيوم»، أول من أمس الأحد، أن «أكثر ما يحتاج إليه السيسي هو الاستقرار في مصر التي تتدهور إلى هاوية، كشرط وجودي يجلب استثمارات أجنبية وقروضا فورية من البنك الدولي، وهو بحاجة إلى مساعدة متواصلة من السعودية ودول الخليج من أجل ضخ الأكسين إلى رثتي مصر قورا، وهو بحاجة إلى السياحة التي تشكل أساسا هاما للاقتصاد المصري المتقهقر، وملتزم بتوفير الأمن في قناة السويس وأنبوب الغاز في سيناء كونها مصدر دخل إضافيا».

وأضاف باركو أن السيسي بحاجة إلى مساعدات من الغرب وخاصة الولايات المتحدة، الموجودة في «المقعد الخلفي» لعجلة التاريخ، وهو سيفضل صورة حكم نزيه ولكن ليس باي ثمن، إذ أن الإخوان المسلمين يقفون في طريقه، وينبغي أن نأمل بأن يدرك الأميركيون أن عليهم مساعدة السيسي وإنقاذ مصر. وسيضطر السيسي إلى الاختيار ما بين الأسلوب الميكافيلي الذي اتبعه الحاج بن يوسف وبين شعرة معاوية». إذ أنه ببساطة لا يملك خيارا آخر».

أكد «مركز طاوب لدراسة السياسة الاجتماعية في إسرائيل» في تقريره السنوي، الذي نشره في بداية شهر أيار الفائت، أنه على الرغم من حدوث تحسن في تحصيل التلاميذ في إسرائيل في المواضيع الأساسية، إلا أن هذا التحصيل موجود في أسفل مؤشر التحصيل الدراسي قياسا بتحصيل التلاميذ في الدول المتطورة في العالم وأن جهاز التعليم الإسرائيلي أخذ بالانقسام، في الوقت الذي يحصل فيه الأولاد في إسرائيل على تعليم بمستوى دولة نامية.

وفي بداية العلام الحالي، صدر كتاب بعنوان «يهودية وديمقراطية: اختبار التربية والتعليم» وهو من تأليف الخبير التربوي والمثقف الإسرائيلي، الدكتور سامي شالوم شيطريت، ويتناول الكتاب مواضيع عدة من بينها التربية والتعليم والقومية والعرقية والديمقراطية. ويرى شيطريت، الذي يعمل محاضرا في موضوع أدب المشرق الأوسط في كونيوز كويج» في نيويورك، أن «لجهاز التعليم الإسرائيلي بنيته ومضامينه مميزات غير متساوية وغير عادلة»، وأنه لا يتم التعامل بشكل متساو مع اليهود من أصول أوروبية - الأشكناز - واليهود الشرقيين.

وعقب شيطريت على تقرير «مركز طاوب»، في مقابلة مطولة لصحيفة «هآرتس» قبل أسبوعين، قائلا إنه «لم يتغير الكثير في السنوات العشر الأخيرة، ولا يزال جهاز التعليم (في إسرائيل) يستند إلى ثلاثة خطوط إنتاج تملئ كل شيء، مدارس ثانوية - نظرية موجودة في البلدات الغنية فقط؛ مدارس شاملة وفيها تعليم نظري وآخر تكنولوجي، ومعظمها موجود في أحياء ومدن التطوير في الأطراف وهي المناطق الفقيرة وأغلبية سكانها من اليهود الشرقيين»، وثالث تلاميذها فقط يهتسون تعليمهم بمعدل كاف يمكنهم من مواصلة الدراسة للقب الأول في الجامعات؛ والنوع الثالث هو المدارس المهنية، وهي عبارة عن مراكز تاهيل مهني، ويتم وصفها بـ «المدارس الثانوية التكنولوجية».

وأضاف شيطريت أن كتابه الجديد «يبحث في أسئلة بسيطة حول الديمقراطية الإسرائيلية بواسطة جهازها التربوي والتعليمي، مثل المساواة في الفرص، حرية التعبير والثقافة، التقاسم العادل للموارد وغير ذلك، وهذا امتحان في التربية على الديمقراطية لجهاز التربية والتعليم، والعلامة: رسوب». وأوضح شيطريت أنه «على الرغم من أنه تم بحث الموضوع والتحدث حوله، إلا أنه طرأت تغيرات ضئيلة، وتوجه جهاز التربية والتعليم هو أن يكون الوجه نحو الغرب والظهر نحو المشرق. هذه هي واجهة الدولة وواجهة غرفة التدريس، ولا يزال جهاز التربية والتعليم غير متساو ومعظم التعليم النظري النوعي ما زال يتركز في التجمعات القوية اقتصاديا ومعظمها أشكنازي، ومعظم التعليم غير النظري، والتعليم النظري غير النوعي منتشر بين تجمعات اليهود الشرقيين والعرب بالأساس، في البلدات والقرى وفي عدة مدن».

قمع ثقافة وتاريخ

اليهود الشرقيين والعرب

ووفقا لشيطريت فإن مناهج التعليم الإسرائيلية أصبحت تتضمن منذ ١٥ عاما مضامين تطرف قومي وحتى مضامين فاشية، وقال إنه «عندما ندقق في مدى حرية التعبير الموجودة في مناهج التعليم، نكتشف أنه في العام ٢٠١٤ لا يزال يجري قمع شديد لثقافة يهود المشرق وأدابهم وتاريخهم الخاص ولمجتمعاتهم، والقمع لدى العرب [الذي يفرضه جهاز التعليم الإسرائيلي] أشد لأنه لا يسمح بإجراء بحث كهذا هناك، ويتحدث أحد استنتاجات الكتاب عن مدى التطرف القومي وحتى الفاشية التي مرت بها مناهج التعليم في السنوات الـ ١٥ الأخيرة، والتي تعكس هذه التحولات في المجتمع الإسرائيلي. ويدور الحديث هنا عن مناهج تعليم من سن الطفولة المبكرة وحتى امتحان البجروت [الموازي لامتحان التوجيهي]».

وأورد شيطريت أمثلة على ذلك قائلا إن «مناهج التعليم للصف الرابع الابتدائي حول القدس، يكاد يخلو من أي ذكر لأية ديانة أو قومية أخرى في القدس، لا في القدس التاريخية ولا

اليوم، والمدينة يهودية وكانت يهودية، وعندما لم يكن فيها اليهود كانت خالية، مثلما تقول قصيدة نعومي شيمر، ولا تزال المجتمعات اليهودية في البلدان الإسلامية غائبة عن مناهج التعليم لامتحان البجروت في التاريخ، باستثناء الفترة الأخيرة التي تخدم فيها القصة الرواية الصهيونية - الأشكنازية». وأردف أن «المصفاة للدخول إلى مناهج التعليم هو ملاءمتها للفكر الصهيوني - الأشكنازي. وهكذا هي الحال في مناهج الأدب، والموضع هنا متشدد أكثر. ويكاد يخلو المنهاج من مبدعين يهود» [شرفيين أبناء القرن العشرين، وتم مؤخرا إخراج قصيدة إيرز بيطون من المنهاج. وهذه عملية محو إنسان بصورة عنيفة». ورأى شيطريت أنه «ليس فقط أن الصهيونية الأشكنازية شطبت نفسها ونفت الشتات وقتلة لغة البيديش، وإنما قررت أيضا أنه لن تكون لهوية الدولة الواقعة في قلب المشرق الأوسط أية علاقة بالعروبة، لا مع نصف مواطنيها اليهود ولا مع الكثيرين من سكان المنطقة العرب، وجرت هنا عملية نزع شرعية عدوانية عن العرب. وأنا أتحدث من موقع الناقد، ولم أكن في عقلي «مؤسس إسرائيل دافيد» بن غوريون. وهو كزعيم كان يعي التاريخ عندما نفذ. وقد اختار ألا تكون دولة شرق أوسطية أو عربية، وإنما أن تكون جزءا من أوروبا. إن هذا مرض نفسي شديد».

وقال شيطريت إن الأشكناز يسيطرون على الجامعات، «الأشكنازي في المجتمع الإسرائيلي هو شان طبقي وليس شأنا ثقافيا فقط. ويظهر هذا الوصف في مسائل تتعلق بالهوامش وباليهود الشرقيين والفلسطينيين وبشكل أقل مقابل أوروبا. والجامعات أشكنازية لأن روايتها التاريخية واحدة، ورغم أنه أصبح يوجد فيها يهود شرقيون اندمجوا في الأكاديميا ويحاولون طرح روايات تاريخية أخرى، إلا أنه ما زال من الصعب الدخول إلى هناك، والجامعة أشكنازية ومغلقة جدا، والمعنى الأخير الذي عرفه يتحدث عن أن ٩٠٪ من أفراد السلك الأكاديمي بوظيفة ثابتة هم يهود شرقيون، وحوالي ١٠٪ من أفراد السلك الأكاديمي بوظيفة ثابتة هم عرب». وأشار إلى أن المعطيات التي تتحدث عن أن ٢٧٪ من أفراد السلك الأكاديمي هم من العرب، تشمل محاضرين في وظائف غير ثابتة ومحاضرين في الكليات.

الصهيونية هجرت اليهود

الشرقيين إلى إسرائيل مضطرة

يرى شيطريت في كتابه أن تعامل الحركة الصهيونية، الأشكنازية، مع العرب الذين بقوا في وطنهم لم يكن مختلفا عن تعاملها مع اليهود الذين هاجروا من البلدان العربية والإسلامية إلى إسرائيل. وأوضح شيطريت في هذا السياق أنه «كان أسهل على الدولة التعامل مع المهاجرين بسبب الهوية اليهودية المشتركة، لكن في السنوات الأولى كانت هناك قاعدة موجهة وهي إخراج العروبة من الدولة. وقد تم وضع العرب تحت حكم عسكري وهكذا تم إقصاؤهم من عملية بناء أمة، ولم يتم أخذ يهود المشرق في حسابات خطة بناء أمة إسرائيلية. [مؤسس الحركة الصهيونية ثيودور] هرتسل لم يأخذهم بالحسبان وهكذا فعل قادة الصهيونية منذ [حاييم] وايزمان وحتى الآن. وبعد حرب العام ١٩٤٨، أدرك بن غوريون أن المعطيات قاسية. إذ أن معظم يهود أوروبا أبيدوا في المحرقة. واليهود الذي أغلق عليهم الستار الحديدي (في الاتحاد السوفييتي والمعسكر الشرقي) لم يتمكنوا من المجيء. كما أن يهود أميركا لم يأتوا وتعين الحفاظ على التوازن الديمغرافي بين اليهود والعرب». وأضاف أن هذه كانت الخلفية التي قررت فيها قيادة إسرائيل في حينه «إخلاء المليون المنسي من اليهود في البلدان الإسلامية، وتوجد تصريحات أطلقها بن غوريون وأيا إيبان لوزير خارجية إسرائيل] وزعماء كثيرون تعبر عن خوف قديم من هذا المليون، وأنهم يأتون من أماكن ثائية في الصحراء وإنقاذهم يعتبر فريضة دينية. وتوجد لدى الاستعمار أساطير حول



باحث إسرائيلي في التربية والتعليم؛

مناهج التعليم الإسرائيلية أصبحت تشمل مضامين قومية متطرفة وفاشية أيضا!

الإنقاذ من أجل تبرير نشاطه... وعندما تقرر أن هجرة اليهود من البلدان الإسلامية هي هجرة قرويين وسكان الكهوف، فإنك تدخلهم إلى صندوق واحد، ولم تطرقوا إلى الثقافة الواسعة لأولئك الذين جاؤوا من بغداد والإسكندرية والجزائر والمدار البيضاء. ويهود العراق الذين أجادوا اللغة العربية اندمجوا جيدا في أماكن مصال الاستخبارات الإسرائيلية، وأولئك الذين لم تكن لديهم مؤهلات ذهبوا إلى الضياع».

وقال شيطريت إنه في وضع كهذا أصبح اليهود الشرقيون «وطنيين ونظروا إلى العربي على أنه عدو، لكن هذه كانت كراهية ترافقها عقد نفسية، وعندما يكره اليهودي الشرقي فإنه لا ينظر في المرأة ويكره نفسه مثل اليهودي الشرقي. وكان لدى القيادة الأشكنازية قوة سيطرة على موارد وقرارات، مثل أين يتم إسكان المهاجرين ولمن سيكون بحوزته عقار تتزايد قيمته بشكل هائل بعد ٥٠ عاما. واشتمزاز اليهودي الشرقي من العربي هو محاولة لإنقاذ نفسه من هذه الدونية. ومنذ اللحظة الأولى لوصوله إلى هنا يعرف أن العربية والعروبة مرفوضان، وعندما جئنا إلى البلد في نهاية العام ١٩٦٣ وكنت ابن أربع سنوات كان لدى جميع الرجال في العائلة شارب. وخلال فترة قصيرة خلقوا جميعا شاربهم».

وعقب شيطريت على كتاب جديد صدر في إسرائيل من تأليف נתان فاينشتوك، وزعم فيه أن اليهود في الدول العربية كانوا ملاحقين وتم إقتلاعهم من بيوتهم وذلك هاجروا إلى إسرائيل. وأكد شيطريت أن «فاينشتوك هو خادم كلاسيكي لمحو تاريخي وتاريخ البلدان الإسلامية. ومثلما هي حال كتب التدريس في المدارس الإسرائيلية، يركز فاينشتوك بالأساس على الفترة الصهيونية، القومية، التي تطورت فيها القومية اليهودية في أوروبا وفي موازاة تطور القومية العربية من المغرب وحتى دمشق، وهو يجد هناك «مذابح»، وهذه مسألة يهودية شرق أوروبية».

وأضاف شيطريت أن فاينشتوك يتجاهل إسهام الحركة الصهيونية في تقويض العلاقات بين اليهود والمسلمين في الدول العربية، وتابع أن فاينشتوك «يتحدث عن «عداء للمسامية» في الدول العربية وعن طرد بعد أن أصبح معروفا ومكتوبا منذ فترة طويلة عن العلاقات التي كانت سائدة بين القيادة الصهيونية والزعماء الفاسدين للعراق واليمن، والاتفاق على إخراج اليهود من دون جوازات سفر وكان بحوزتهم تأشيرة عور إلى إسرائيل فقط. وإذا فرضنا أن أوضاعهم كانت سيئة جدا، لماذا لم يحصلوا على جواز سفر يمكنهم من اختيار البلد الذين سيهاجرون إليه؟».

وتابع شيطريت أنه «لم يسمح لأي يهودي بمغادرة المغرب في تلك السنوات إلا إذا كان مقربا ولديه علاقات مع السلطات. وكان يتوجب على الصهاينة تنشيط يهود الولايات المتحدة وواشنطن من أجل ممارسة ضغط على القصر في المغرب لكي يسمح بخروج اليهود بعد العام ١٩٥٦. لماذا لا يتم الحديث عن الفترة التي سبقت استقلال المغرب (في العام ١٩٥٦)، والتي كان بإمكان بن غوريون خلالها تهجير جميع يهود المغرب لكنه أصيب بالذعر واختار القيام بعملية انتقائية عنصرية تم خلالها قياس قوة العضلات وعرض الأكتاف! ولينا ألا ننسى أنه في خلفية ذلك سفّل الموساد «تنظيمات سرية» صهيونية من أجل تخريب المسلمين ضد اليهود، وبضمن ذلك إلقاء قنابل على كنيس في بغداد ورسم شعارات معادية لليهود باللغة الفرنسية على حوائيت اليهود ونشر شائعات ضد اليهود من أجل دفعهم على الرحيل، وكل شيء كان بأيدي الصهاينة الجديدين، وأنا لا أجد شيئا».

وخلص شيطريت إلى القول إن «حياة اليهود في البلدان الإسلامية لم تكن جنة عدن أيضا، إلا إذا كانوا مقربين من الحكم، والأمر الأهم، هو أن حياة اليهود في البلدان الإسلامية لم تكن أبدا مثل جحيم يهود أوروبا الشرقية، واليهود من الدول الإسلامية جاؤوا إلى البلاد بمحبة، ليس بسبب كراهية أو ملاحقات أو عمليات انتقام، وإنما فقط بسبب محبة أرض إسرائيل».

موسم الجدل والخداع حول ميزانية الأمن الإسرائيلية!

«تقارير: الجيش الإسرائيلي يطالب بزيادة ميزانية الأمن لمنع تقليصها»*

تكرر كل عام لعبة شد الجبل بين وزارتي الدفاع والمالية الإسرائيليةيتين حول ميزانية الأمن. وتطلب وزارة الدفاع دائما بزيادة الميزانية للعام ٢٠١٥، وسط حملة تهديد وتخويف من أن عدم زيادتها سيؤثر على جهورية الجيش وسيؤدي إلى تقليص تدريباته والتراجع عن شراء أسلحة وتطويرها. وفي المقابل تؤكد وزارة المالية أن حجم ميزانية الأمن المقرر كاف كي يستمر التفوق العسكري الإسرائيلي في المنطقة، وتطلب الجيش باتخاذ خطوات ناجحة وخفض الإنفاق. وغالبا ما تنتهي لعبة شد الحبل هذه بتدخل رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، والتوصل إلى تسوية، يتم من خلالها زيادة الميزانية. وفي معظم الأعوام الماضية تمت زيادة ميزانية الأمن بعدة مليارات من الشواكل، إن لم يكن أكثر، بعد إقرار الميزانية العامة. وكانت حكومة نتنياهو السابقة قد أعلنت في نهاية ولايتها، في نهاية العام ٢٠١٢، عن وجود عجز مالي يبلغ ٤٠ مليار شيكل تقريبا، وتبين أن معظم هذا المبلغ قد تم رصده لميزانية الأمن بادعاء الاستعداد لشن هجوم ضد إيران.

وترافق وسائل الإعلام الإسرائيلية السجبال حول ميزانية الأمن. ويدعي قادة الجيش أن وزارة المالية وقسما من المحليين ينزعون الشريعة عن ضباط الجيش في هذا السجال.

وكتب المحلل العسكري في صحيفة «هآرتس»، عاموس هارثيل، أن السجال الأخير حول ميزانية الأمن «أسفر، لأول مرة، عن أجواء معادية للجيش في جزء من وسائل الإعلام. فقد تم وصف ضباط في الخدمة الدائمة بأنهم عاطلون عن العمل ويكسبون رزقهم على حساب المواطنين العاملين». ولفت المحلل إلى أن «الجيش الإسرائيلي اكتشف أن قواعد اللعبة قد تغيرت، وأن الشعب لم يعد يهلع من التهديدات بالمس بقدرات الجيش وأنه يستحيل التهرب من تقليص الميزانية».

التحذير من مغبة أزمة ائتلافية

ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية نتنياهو عقد اجتماع مع وزير الدفاع، موشيه يعلون، ووزير المالية، يائير لبيد، لكن في هذه الأثناء استمر كلا الجانبين، الجيش والمالية، في الإصرار على مواقفهما.

ونقلت صحيفة «يديעות آخرونوت» عن مصادر مقربة من لبيد تحذيرها من أنه في حال ووقف نتنياهو إلى جانب جهاز الأمن في السجال الحالي، فإنه سيتسبب بأزمة سياسية في الائتلاف الحكومي. وأضافوا أنه فقط في الخريف الماضي حصل جهاز الأمن على زيادة في الميزانية مجمها ٢,٧٥ مليار شيكل، ووقع على اتفاق يقضي بأن لا يحصل على ميزانيات أخرى حتى نهاية العام الحالي. وأضافوا أنه «لا يعقل أن ضباط الجيش الإسرائيلي يهاجمون من دون هوداة موظفي المالية. وقد تجاوز هذا الأمر كافة الحدود».

وقال موظف رفيع المستوى في وزارة المالية للصحيفة إن «وزارة المالية لا تعزتم تحويل أي أموال لجهاز الأمن». وإن الوزارة ستفتح على وزارة الدفاع إجراء تقييصات في سياق ميزانية الأمن للعام ٢٠١٥. وأضاف الموظف نفسه «نحن إلى جانب المقاتلين، ونؤيد التدريبات، ونؤيد أي شيء من شأنه تعزيز قوة الجيش، لكن ضد انعدام النجاعة وتبذير الأموال الكبير على أمور ليست مهمة». ودعا الموظف إلى إعادة النظر في «الدوافع التفضيلية» التي يحصل عليها الضباط في الخدمة العسكرية الدائمة قياسا بماقي العاملين في القطاع العام. وقال لبيد انه «ليس لدينا أي شيء ضد المقاتلين الذين يدافعون عن حياتنا. وهم يستحقون ليس فقط ما يحصلون عليه وإنما أكثر من ذلك، سواء بالعتاد أو التدريبات. ولدينا نقاش مهني مع جهاز الأمن حول إمكانية التوفير في أماكن أخرى والالتزام بالميزانية المقررة». وقال مسؤولون في وزارة المالية إن «المعادلة بسيطة - زيادة ميزانية الأمن تساوي تقليص ميزانيات الصحة والتربية والتعليم ومؤسسات التعليم العالي».

وجاءت أقوال لبيد وكبار موظفي وزارة المالية ردا على اتهامات وجهها ضباط في الجيش لهم. وقال ضابط في هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي إن «الحملة ضدنا تتغلغل، وهم يحرضون الجمهور الإسرائيلي ضد الضباط في الخدمة الدائمة ويجعلون الجمهور يكرههم». وإن «الصراع على الميزانية سيتتهي ببلغ كهدا أو ذاك... وهو لا يساوي الضرر الذي لحق بقيادة فصائل وكتائب والوية. فهؤلاء يشعرون بأنهم تلقوا ضربات. ولا يمكن تصحيح الضرر. وقد صلنا إلى وضع يدفع فيه ضباط - محاربون ثمنا شخصيا غالبا ويخجلون من زيمهم العسكري. وقبل بدء الأزمة الحالية واجهنا صعوبة في إبقاء أفضل الضباط في الجيش، والوضع الآن أصعب بأضعاف مضاعفة».

ضباط سلاح الجو يسافرون بطائرات خاصة

على خلفية الصراع على ميزانية الأمن وبهدف ممارسة ضغوط على الحكومة من أجل زيادتها. أعلن رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، بيني غانتس، أن قوات الاحتياط ستوقف عن إجراء تدريبات عسكرية في النصف الثاني من العام الحالي. وقال غانتس إن «سلم الأولويات الوطني يتغير، وتتغير معه، لأسفي، القرارات المتعلقة بالأمن». واعتبر أن جهاز الأمن يواجه «تحديا في الموارد يُعدّ غير مألوف وقد تكون له انعكاسات دراماتيكية على الجيش الإسرائيلي».

وقال غانتس إن القرار بإلغاء تدريبات قوات الاحتياط هو القرار المركزي من بين العديد من القرارات «المؤلمة» الأخرى التي اتخذها جهاز الأمن في الفترة الأخيرة. وفي موازاة ذلك المبح ضباط تحدثوا إلى وسائل إعلام إلى أن مستوى جهورية القوات الإسرائيلية، بعد وقف التدريبات، سيصبح شبيها بجهوريتها عشية حرب لبنان الثانية، في تموز ٢٠٠٦، التي سجل الجيش الإسرائيلي فيها فشلا ذريعا.

وإدعى غانتس «سأقول لكم بصراحة، أنا قلق من الجهورية (في الجيش) في الحاضر والمستقبل. وستفعل كل ما بوسعتنا من أجل منع تقليص الميزانية والمس بالأمن. وسنطرح الأمور أمام الجهات ذات العلاقة من أجل تغيير الوضع الحالي، من موقع المسؤولية وترجيح الراي».

من جهة ثانية، كشف موقع «واللا» الإلكتروني عن أنه في الوقت الذي أعلن فيه يعلون عن تقليص تدريبات الطيارين في الاحتياط في سلاح الجو الإسرائيلي، فإن ضباطا في هذا السلاح يستمعون بالسفر من قاعدة عسكرية إلى أخرى بطائرات خاصة، رغم أن المسافة بين القاعدتين تكون قصيرة في غالب الأحيان. وأضاف الموقع الإلكتروني أن ضباط سلاح الجو يسافرون بطائرات غير عسكرية في أحيان متقاربة (وليس لاحتياجات عسكرية فقط، خاصة على خلفية قرار يعلون بإلغاء غير سلاح الجو، يستخدمون طائرات كهذه فقط بعد الحصول على إذن خاص وفي أحيان متباعدة جدا.

ورغم أن ضباط سلاح الجو ادعوا أن سفرهم بطائرات خاصة بين القواعد العسكرية يتم لأسباب طارئة ونقل مواد سرية بصورة سريعة، إلا أن سفرهم بطائرات كهذه أثار موجة انتقادات واسعة ضدهم في صفوف الجيش الإسرائيلي، خاصة على خلفية قرار يعلون بإلغاء تدريبات طياري الاحتياط بدءا من الأول من حزيران المقبل. كذلك تم توجيه انتقادات شديدة بسبب سلوك قادة سلاح الجو، قبل سنوات، عندما وصلوا إلى مراسم في قاعدة «رامات دافيد» لسلاح الجو، في مرج بن عامر، بطائرات عسكرية من أجل تجاوز إزحامات السير، ولم يسافروا بسياراتهم من أجل توفير نفقات.

من جانبه، اعتبر الصحافي تسفيكا غوتليف في مدونته، على موقع «هآرتس» الإلكتروني، أن ميزانية الأمن الإسرائيلية هائلة، وتبلغ ٦٢ مليار شيكل، وأن «جميع العناوين والاقتباسات من مصادر سرية والخطابات المهذبة والتسريبات من لجان الكنيست المختلفة حول زيادة هذه الميزانية هي نكتة واحدة كبرى».

وأضاف أن «الجميع يعي أن ميزانية الأمن هائلة، وأن التهديدات الأمنية والوجودية على إسرائيل تكاد تكون غير موجودة، سواء من جانب إيران أو مصر أو لبنان (حزب الله) أو الفلسطينيين. ولا يزال الجميع يلعبون اللعبة نفسها، في جهاز الأمن الإسرائيلي».

وكتب غوتليف «دونتي أشي لكم بسر: إن جهاز الأمن والجيش الإسرائيلي لا يحاربان من أجل زيادة الميزانية. إنهما يحاربان من أجل عدم تقليص الميزانية».

الجيش يكذب على الجمهور

في هذه الأثناء إبعد الرئيس الجديد للجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست زئيف إلكين، من حزب الليكود، عضو الكنيست عامر بار- ليف، من حزب العمل، عن اجتماعات أربع لجان متفرعة عن لجنة الخارجية والأمن، وهي: اللجنة الفرعية لشؤون الاستخبارات، اللجنة الفرعية لشؤون بناء القوة العسكرية، اللجنة الفرعية لشؤون الأمن واللجنة المشتركة لشؤون ميزانية جهاز الأمن. وقد تم إبعاد بار- ليف بعد أن سرب من اجتماع للجنة المشتركة لشؤون ميزانية جهاز الأمن للقناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي، أقوال ضابط كبير في الجيش كشف خلال الاجتماع عن أن سلاح الجو لم يعزتم أبدا إجراء تدريبات خلال النصف الثاني من العام الحالي.

وتبين من تسريب هذه المعلومات أن أقوال ضابط كبير، أدلى بها في وقت سابق، وجاء فيها أنه تم إلغاء تدريبات سلاح الجو في النصف الثاني من العام الحالي بسبب تقليص ميزانية الأمن، لم تكن صحيحة وأن الجيش كذب على الجمهور.

وقد كتب بار- ليف رسالة إى يعلون بهذا الخصوص وبعث بنسخة منها إلى القناة الثانية. وادعت مصادر في لجنة الخارجية والأمن أن إبعاد بار- ليف عن اجتماعات اللجان الفرعية حتى انتهاء الدورة الصيفية للكنيست لم يأت بسبب الكشف عن هذه المعلومات وإنما لأنه كشف عن معلومات من اجتماع سري للجنة سرية.

ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن مصدر مطلع على هذه القضية قوله إن «وزير الدفاع والجيش الإسرائيلي يصفيان الحساب مع بار- ليف. فقد كشف كذبهما، وهما انتقما منه وقدا شكوى ضده بعد أن وجدا بندا فريا ينص على حظر تسريب معلومات من مداولات اللجنة حتى لو لم تكن هذه مداولات سرية. والمشكلة هنا هي أن بار- ليف اقتبس معلومات سرية في رسالة لم تصنف كسرية وبعث بها إلى وزير الدفاع». وقالت مصادر في لجنة الخارجية والأمن إن إبعاد بار- ليف عن مداولات اللجان هو خطوة غير مألوفة ولم يتم اتخاذها ضد عضو في اللجنة أبدا.

من جانبها كتبت رئيسة حزب ميرتس، عضو الكنيست زهافا غالنون، في صفحتها على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» أن «تحقيق الشائبك (جهاز الأمن العام) كان قد أظهر أن إلكين نفسه نقل معلومات سرية إطلع عليها، قبل سنتين، حول تحركات الجيش الإسرائيلي ونشاط عسكري في الضفة الغربية ضد جرائم «جباية الثمن». وأنه جمع معلومات حول القوات الإسرائيلية من أجل إحباط إخلاء يّور استيطانية عشوائية غير قانونية. ولم يتم اتخاذ أي خطوات ضد إلكين».

وأضافت غالنون «ها هو ملخص المنطق الأمني لهذه الحكومة: القول للشعب إن قادة الجيش يعترفون بأن لديهم ما يكفي من المال وربما لا توجد حاجة لإضافة مليارات إلى الميزانية في كل عام، هي مخالفة أمنية خطيرة وتطلب فرض عقوبات، لكن نقل معلومات سرية إلى مجموعة جانحين من اليمين المتطرف تسعى إلى المس بالجود هي مخالفة صغيرة جدا. ولجنة خارجية وأمن هذا هو رئيسها هي لجنة تعنى بكل شيء إلا بالأمن».

ورأى الباحث في الجيش الإسرائيلي، البروفسور ياغيل ليفي، في هذا السياق، في مقال نشرته «هآرتس»، أن «الحديث يدور حول قواعد ناد أكثر مما هي قواعد غايتها حماية أسرار الدولة. والمعلومات التي نقلها بار- ليف لم تكن سرية، إذ أنه لو كانت ذلك لمنعت الرقابة العسكرية نشرها. وربما كانت [الرقابة] ستمنع نشر تقارير أدلى بها رئيس هيئة أركان الجيش من على منابر عديدة حول المس الذي تلحقه الميزانية بتدريبات الجيش - وهو التضليل الذي كشف عنه عضو الكنيست. إن كل ما فعله بار- ليف هو الكشف عن أداء ليس صادقا من جانب ضابط كبير أمام الكنيست».

أمرت المحكمة العليا الإسرائيلية، يوم ٢٥ أيار الأخير، وبإجماع أعضاء الهيئة القضائية السبعة جميعهم، بإلغاء قرار الحكومة الإسرائيلية القاضي بدفع مخصصات «ضمان الدخل» لتلاميذ المدارس الدينية الحريدية، وذلك ابتداء من مطلع كانون الثاني ٢٠١٥. نظرا لما ينطوي عليه هذا القرار من مس خطير بمبدأ المساواة.

وكانت المحكمة العليا قد أصدرت، قبل أربع سنوات، قرارا تؤكد فيه حصول التمييز بمنح التلاميذ الحريديم في المدارس الدينية مخصصات «ضمان الدخل»، فيما يحرم منها التلاميذ الآخرون في المؤسسات التعليمية الأخرى في إسرائيل.

وفي حينه، قبل أربع سنوات، اتخذت المحكمة العليا قرارها هذا بأغلبية ستة قضاة مقابل معارضة قضاية واحدة (هي رئيسة المحكمة العليا السابقة، دوريت بينيش)، وذلك بعد نحو عشر سنوات على تقديم التماس إليها بهذا الشأن، من جانب عضو بلدية القدس آنذاك، أورنان يكويتيئيل (حركة «ميرتس»)، الذي توفي في تلك الأثناء.

وفي قرارها ذلك، أكدت المحكمة أن هذه المخصصات، التي تمنحها الحكومة بموجب بند خاص في قانون الميزانية العامة للدولة، تتعارض مع «قانون ضمان الدخل» الذي يشمل معايير مختلفة لتقديم مثل هذه الإعانات الاقتصادية.

كما أكدت المحكمة، أيضا، ضرورة إجراء تعديل قانوني يتيح للحكومة دفع هذه المخصصات وفق معايير موحدة ومتساوية، إذ كانت السلطة التشريعية (الكنيست) تختار ذلك.

الحكومة تضرب بقرار المحكمة عرض الحائط!

وردا على قرار المحكمة العليا هذا، وبدلا من سير الحكومة في المسار التشريعي. كما أوصت المحكمة - اختارته الحكومة الائتلاف على قرار المحكمة وتوصياتها، وذلك بواسطة تشكيل لجنة خاصة (لجنة غباي) لفحص الموضوع وتقديم توصيات بشأنه إلى الحكومة. وفي كانون الأول ٢٠١٠، قدمت هذه اللجنة توصياتها إلى الحكومة التي اتخذت، على الفور، قرارا بتبنيها بصورة رسمية.

وكان أهم تلك التوصيات، كما انعكست في قرار الحكومة في الموعد المذكور، مواصلة دفع هذه المخصصات لمدة أربع سنوات، لكن تحت مسمى آخر هو «منحة تعليمية لتشجيع دمج طلاب الكليات الدينية في سوق العمل»، على أن يجري تخفيضها إلى ٧٥ بالمئة في السنة الخامسة مع إفساح المجال أمام التلاميذ الحريديم في المدرسة الدينية للخروج إلى العمل، بالتزامن مع مواصلة التعليم بشكل جزئي، وعلى أن يتم التوقف عن دفع هذه المخصصات بصورة نهائية في نهاية السنة الخامسة.

لكن قرار الحكومة المذكور استثنى من هذه «التقييدات» في دفع / تلقي مخصصات «ضمان الدخل»، جميع التلاميذ الحريديم فوق سن ال ٢٤ عاما، وهم الذين يشكلون نسبة تقارب الـ ١١٠ (مليونين شيكل) في العام التالي، ٢٠١٢. أيضا، في بند تحت عنوان «ضمان دخل الحد الأدنى للتلاميذ الحريديم في المدارس الدينية».

وفي معرض تسويتها رصد هذه الميزانيات، أشارت الحكومة في قرارها إلى أنها «تعتبر اندماج الوسط الحريدي في العمل هدفا مركزيا لسياستها، باعتبارها أداة لكسر دائرة الفقر والتعلق بالمخصصات الحكومية، والتي يبلغ عدد متلقيها من بينهم نسبة مرتفعة من بين مجمل السكان، كما تعتبره عاملا مساعدا في تحقيق المساواة في توزيع العيب الاقتصادي في إطار الاقتصاد الإسرائيلي، وعاملا مساعدا في اندماج الوسط الحريدي في النسيج الاجتماعي في إسرائيل، سوية مع المحافظة على المميزات الخاصة للمجتمع الحريدي ودعم استمرار وتقوية جهاز التعليم التوراتي، إلى جانب تقديم الدعم لمجموعات أخرى من الدارسين في مؤسسات التعليم العالي».

وعلى خلفية هذا القرار، وضده، تقدمت مجموعة من المنظمات الإسرائيلية (اتحاد الطلاب الجامعيين، الجمعية من أجل حرية الدين والمساواة، المركز للتعددية اليهودية، حركة أومتس - مواطنون من أجل الإدارة السلمية والعدالة الاجتماعية والقضائية وحركة «إسرائيل حرة»)، في كانون الثاني ٢٠١١، بالتماس إلى المحكمة العليا بادعاء أن قرار الحكومة يناقض قرار الحكم الذي أصدرته المحكمة العليا (كما ورد آنها) ويكرس التمييز المرفوض بين الحريديم والطلاب الجامعيين الآخرين.

كما ادعى المتهمسون بأن قرار الحكومة ينطوي على تمييز ضد مجموعات سكانية مختلفة، أبرزها: النساء، أبناء الديانات الأخرى وأبناء تيارات أخرى في اليهودية - وإضافة إلى هؤلاء، ينطوي القرار على تمييز، أيضا، بحق الأشخاص الذين يحصلون على «مخصصات ضمان الدخل» بموجب «قانون ضمان الدخل»، نظرا لأن التلاميذ الحريديم ليسوا بالمليين بإثبات «قدرة على اكتسب من العمل» شرطا للحصول على هذه المخصصات - كما يلزم القانون الآخرين - بل العكس تماما، إذ يتمتعون من العمل ويتوجب عليهم الدراسة في الكليات الدينية طوال اليوم. وادعى المتهمسون، أيضا، بأن التسوية التي وضعها قرار الحكومة ليست مفرّة في نص تشريعي، بل في قرار حكومي فقط، مؤكداين عدم قانونية إدراج تسوية مناقضة لنص قانوني صريح (قانون مخصصات ضمان الدخل) في إطار بند خاص في قانون الميزانية، مثلما فعلت الحكومة.

وفي شهر كانون الأول ٢٠١١، أصدرت المحكمة العليا أمرا احترازيا يلزم الحكومة بتقديم تفسيراتها وتعليلاتها لعدم تنفيذ قرار المحكمة السابق ولجوتها إلى قرارات التنافية عليه. ثم تم تحويل اللتماس إلى البحث أمام هيئة قضائية موسعة مكونة من سبعة قضاة أجمعوا، في قرارهم النهائي الصادر

بعد أربع سنوات من الائتلاف على قرار سابق للمحكمة نفسها:

المحكمة العليا تأمر الحكومة بالتوقف عن دفع مخصصات «ضمان الدخل» لطلاب الكليات الدينية الحريديم!

يوم ٢٥ أيار الأخير، على رفض نهج الحكومة الائتلافي والإزهاما بإلغاء قرارها السالف، وذلك ابتداء من مطلع كانون الثاني ٢٠١٥. في معرض النظر في الالتماس، قدمت الحكومة إلى المحكمة، في تشرين الثاني ٢٠١٢، ردها التفصيلي على ما تضمنه الالتماس من ادعاءات وطعونها في الدفاع عن قراراتها المذكورة. واعتمدت الحكومة، في ردها، الادعاء المركزي القائل بأن قرارها ذلك جاء «بهدف تقليص الفجوات بين الوسط الحريدي والأوساط السكانية الأخرى في المجتمع الإسرائيلي» وبأنه (القرار) يشكل «رافعة للتغيير الاجتماعي - الثقافي الرامي إلى تعميق اندماج الطلاب الحريديم المحتاجين في سوق العمل».

وعند هذا الادعاء توقفت القاضية مريم ناؤور، خلال جلسة المداولات في المحكمة، وتساءلت موجهة كلامها إلى ممثل الحكومة: «كيف يمكن لإعطاء شخص ما مبلغا ماليا شهريا أن يساعد في دمجها في سوق العمل؟؟ ... المنطق السليم يفترض العكس تماما: إن لم يحصل على المال، فسيضطر إلى الخروج إلى العمل!».

من جهتها، قالت المحامية أورلي إيرز لحوفسكي، ممثلة المتهمسين، إن قرار الحكومة مواصلة دفع المنحة «يشكل التفاا على قرار الحكم الذي أصدرته هذه المحكمة».

هدف الحكومة المعان .ضريبة كلامية!

كما ذكرنا أعلاه، كانت النتيجة النهائية لقرار الحكم الجديد الذي أصدرته المحكمة العليا، في أيار الماضي، إلزام الحكومة بإلغاء قرارها بشأن منح الطلاب الحريديم «مخصصات ضمان الدخل» تحت مسمى آخر، وذلك ابتداء من مطلع كانون الثاني ٢٠١٥.

وشككت المحكمة العليا، في قرارها، بموقف الحكومة وادعاءاتها، من خلال التشكيك الواضح بقدرة قرار الحكومة على تحقيق غاياته المعلنة.

وقالت المحكمة: «ثمة صعوبة بالغة في الادعاء بأن تخصيص هذه الميزانيات للطلاب الحريديم لفترة طويلة كهذه - أربع سنوات (الفترة الأولى في المسار الأساس) - من دون إلزامهم بالخضوع لدورات التأهيل المهني أو اكتساب مهارات تشغيلية أيا كانت، من شأنه أن يشجع اندماجهم في سوق العمل مع انتهاء تلك الفترة.... دفع هذه المنحة طوال أربع سنوات كاملة لن يساعد، مطلقا، في تحقيق هذا الهدف. وبالتيجة، إن فترة السنوات الأربع هذه لا تسهم، إطلاقا، في دمج هؤلاء الطلاب المشهود في سوق العمل!».

وأشارت المحكمة (في قرار حكمها، الذي كتبه القاضي المتدين الياكيم روبنشتاين) في هذا السياق إلى أن عدد الحريديم اليهود المقيمين في مدينة نيويورك (الولايات المتحدة) يبلغ مئات الآلاف، غالبيتهم الساحقة منخرطة في سوق العمل من أجل كسب العيش «أكثر بكثير جدا من نسبتهم في إسرائيل!» وتبين المعطيات التي تم تداولها خلال النظر في الالتماس أن عدد الطلاب الحريديم الذين يتلقون المعونات المالية الحكومية بلغ حتى تموز ٢٠١٣ نحو ٩٤٠ طالب. كما تبين أنه على الرغم من رصد الحكومة مبلغ ١١٠ ملايين شيكل في كل واحدة من السنوات بين ٢٠١٠ و ٢٠١٤ منحا للطلاب الحريديم، إلا أن المبالغ الفعلية التي صرفتها الحكومة (الدولة) لهذا الغرض وصلت إلى ١٣٨ مليون شيكل في كل واحدة من السنوات الثلاث ٢٠١٠ - ٢٠١٢، بينما صرفت ١٢٠ مليون شيكل في العام ٢٠١٣.

وقالت المحكمة إن الاستنتاج المترتب على الحيثيات والتطورات المختلفة في هذه القضية هو «أن ثمة صعوبة بالغة في اعتبار قرار الحكومة محركا يدفع قطار دمج الطلاب الحريديم في سوق العمل في إسرائيل. وحيال هذا الاستنتاج، ثمة أمامنا احتمالان اثنان لا ثالث لهما: الأول - احتمال بائس، وهو أن الهدف الذي صرحت به الحكومة لم يكن سوى ضريبة كلامية استهدفت تمكينها من الائتلاف على قرار الحكم الذي أصدرته هذه المحكمة في قضية يكويتيئيل، والثاني - أن الهدف المعلن عنه هو هدف حقيقي، لكن الوسيلة التي تم اعتمادها لا يمكن أن تخدم هذا الهدف. وعلى أية حال، وأيا يكن الاحتمال الصحيح، فليس في ذلك ما يجيز هذا التعامل التفضيلي مع الطلاب الحريديم. والاستنتاج الواضح من هذا: أن المسار الأول من قرار الحكومة (ما يتعلق بالسنوات الأربع الأولى) ينتهك مبدأ المساواة. أما المسار الثاني (ما يتعلق بالسنة الخامسة) فهو يمس بصورة غير تناسبية بالحق في المساواة. لا يخدم هدفه المعلن، ولذا فليس بالإمكان أن يبقى على حاله!».

من جهتها، أشارت القاضية مريم ناؤور (نائبة رئيس المحكمة العليا) إلى أن قرار الحكم الذي أصدرته المحكمة العليا قبل أربع سنوات (في التماس يكويتيئيل) أكد أن «الهدف من رصد هذه المخصصات للطلاب الحريديم هو هدف أيديولوجي - تشجيع التعليم التوراتي، لكن الهدف الحقيقي في الواقع كان تقديم مساعدات اقتصادية، وليس تشجيع التعليم. وأضافت ناؤور أن العنوان الذي يتحدث عن «منحة تعليمية للطلاب الحريديم في الكليات الدينية» و«ضمان دخل الحد الأدنى للطلاب الحريديم في الكليات الدينية»، سوية مع المعايير التي حددت لمنح هذه المخصصات (مثل عدد الأولاد، عدم امتلاك شقة غير سكنية وغيرهما) لا تترك مجالا للشك في حقيقة أن «الحديث هو عن معونات اقتصادية». ومن هنا، خلصت القاضية إلى التأكيد: «لا يبقى ثمة مجال آخر سوى التوصل إلى الاستنتاج الذي توصلت إليه المحكمة في قضية يكويتيئيل، وللأسباب ذاتها، وهو أن القرار يشكل مسا غير مقبول بمبدأ المساواة!».

ورأى القاضي سليم جبران أن «قرار الحكومة يكرس، بدرجة معينة، اعتماد الطلاب الحريديم على مصادر تمويل من الخزينة العامة، وليس من الكسب الذاتي من العمل. وتجدر الإشارة إلى أن دمج الوسط الحريدي في الحياة العامة، بوجه عام، وفي سوق العمل، بوجه خاص، هو مصلحة عليا بالنسبة لدولة إسرائيل. وفي مثل هذه المالبسات، ليست ثمة علاقة موضوعية بين الهدف العطن من وراء قرار الحكومة وبين الوسائل التي اخترت الحكومة اعتمادها لتحقيق هذا الهدف، ولذا فهي وسائل مرفوضة وتتوجب إلغاؤها!».

من نشاطات «مركز مدار»

صدور كتاب «كيف لم أعد يهودياً؟» لشلومو ساند

الكتاب الأخير من ثلاثية يفتح المؤلف من خلالها النار على مجموعة كبيرة من المسلمات الصهيونية الصنمية الكاذبة

رام الله - صدر حديثاً عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار وفي الوقت نفسه عن منشورات المكتبة الأهلية في عمان، كتاب «كيف لم أعد يهودياً» وجهة نظر إسرائيلية، من تأليف البروفسور شلومو ساند، أستاذ التاريخ في جامعة تل أبيب، وذلك في ترجمة عربية أنجزها وقدم لها أنطوان شلمت.

ويشكل هذا الكتاب جزءاً أخيراً من ثلاثية يعرض من خلالها المؤلف إعادة نظر جذرية في عدة مسلمات صهيونية صنيمة كاذبة بواسطة إخضاعها إلى محاكمة تاريخية صارمة.

وكان الجزء الأول والثاني من هذه الثلاثية، وهما كتاب «اختراع الشعب اليهودي»، وكتاب «اختراع أرض إسرائيل»، قد صدرا أيضاً بترجمة عربية عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- «مدار». في الجزء الأول كان جهد ساند منصّباً على تفكيك أراجيف متعلقة بإعادة كتابة وقائع الماضي اليهودي من طرف «كتاب أكفاء» عكفا على تجميع شظايا ذاكرة يهودية- مسيانية واستعانوا بخيالهم المجنح كي يخلقوا، بواسطة هذه الشظايا، شجرة أنساب متسلسلة لـ «الشعب اليهودي».

وفي الجزء الثاني انصرف جهده نحو تفكيك أراجيف متعلقة بتوكيد صلة هذا «الشعب اليهودي» المختلق بلسطين بعد أن تم اختراع اسم لها هو «أرض إسرائيل» في سبيل إثبات تلك الصلة، وجرى استخدام هذا الاسم كأداة توجيه ورافعة للتخيل الجغرافي بشأن الاستيطان الصهيوني منذ أن بدأ قبل أكثر من مئة عام، وفي سياق ذلك كله قام الكاتب بتقويض أسطورة كون «أرض إسرائيل» الوطن التاريخي للشعب اليهودي، وثابت أن الحركة الصهيونية هي التي سرقت هذا المصطلح («أرض إسرائيل») وهو ديني في

جوهره وحولته إلى مصطلح جيو- سياسي، وبموجبه جعلت تلك «الأرض» وطن اليهود، وذلك منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

وفي هذا الجزء الثالث يسلسل ساند العوامل والأسباب التي تجعله يقرّر أن يكف عن كونه يهودياً مشيراً على وجه الخصوص إلى أن التزوير وعدم الاستقامة والتبجح صفات محفورة عميقاً في جميع أشكال تعريف اليهودية في دولة إسرائيل، وإلى أن تعريف الدولة بأنها «يهودية»، عوضاً عن تعريفها بأنها «إسرائيلية»، ليس تعريفاً غير ديمقراطي فحسب، وإنما أيضاً يشكل خطراً على مجرد وجودها وبقيائها.

في هذا الإطار يركّز الكاتب على أن ثمة علاقة وثيقة بين تعريف اليهود كـ «إثنوس» أو شعب - عرق أيدي وبين سياسة دولة إسرائيل، سواء حيال مواطنيها الذين لا يعتبرون يهوداً، أو حيال مهاجري العمل الذين قدموا إليها يائسين من شواطئ بعيدة، أو - بالتاكيد - حيال جيرانها مسلوبو الحقوق الواقعين تحت وطأة احتلالها المستمر منذ نحو خمسين عاماً.

ويلفت الكاتب إلى أن من الصعب التنكر لحقيقة جارحة ومؤلمة فحواسها أن تنمية هوية يهودية جوهراية لا دينية، تشجع على التمسك بمواقف استعراقية (متحمرة حول العرق)، عنصرية أو شبه عنصرية، لدى أوساط عديدة واسعة، في إسرائيل وفي خارجها على حد سواء، بالإضافة إلى هذا ثمة علاقة وطيدة بين فهم اليهودية كهوية أيدية ولاتاربخانية وبين الدعم الجارف الذي يبديه جزء كبير ممن يعتبرون أنفسهم يهوداً لسياسة الإقصاء النيبوية، التي ينطوي عليها مجرد تعريف دولة إسرائيل لذاتها، وسلطة الاحتلال المتواصل

في مناطقها الكولونيالية.

وأشار شلمت في سياق تقديمه لهذا الكتاب إلى أن ساند يرمي أساساً من خلال هذا الجزء من ثلاثيته إلى دحض مفهوم اليهودية العلمانية الذي حاولت الصهيونية أن تركزسه، إلى جانب تفنيد مفهوم الانتماء الإثني الواحد لليهود. وفي هذا الإطار فهو يشدد على أنه لا وجود قط لـ «ثقافة يهودية علمانية»، نظراً إلى غياب أي لغة مشتركة أو نمط حياة مشترك بين اليهود العلمانيين كافة، وفي ضوء انعدام أي أعمال فنية أو أدبية يهودية علمانية، على الرغم من أنه بالإمكان التعرف على ملامح ثقافة علمانية يهودية في فكر كل من كارل ماركس وألبرت آينشتاين وسيغفوند فرويد مثلاً، غير أن هؤلاء عجزوا عن هذه العلمانية انطلاقاً من ثقافتهم الخاصة، ولم يُرسوا أي أسس لـ «فكر يهودي علماني». كما يرى أن التوفيق ما بين العلمانية والانتماء إلى اليهودية أمر مستحيل، وقد ينطبق هذا الأمر على سائر الأديان أيضاً.

وأضاف شلمت أنه بعد ذلك يستعرض ساند أصول الديانة اليهودية والجذور التاريخية لـ «زهاب اليهود» في أوروبا، ثم يتوقف عند الممارسات العنصرية في إسرائيل ضد العرب الفلسطينيين على وجه الخصوص، وعند موجات التهويد التي لا تنبع من إيمان ديني راسخ، بل تهدف إلى الوقوف في وجه الفلسطينيين لأن «المرء كي يكون يهودياً في إسرائيل، عليه قبل أي شيء ألا يكون عربياً». وفي نهاية المطاف يطرح ساند تساؤلات العارف: في ظل هكذا ظروف، كيف يستطيع شخص ليس مؤمناً متديناً، بل إنساني ديمقراطي أو ليبرالي يتمتع بحد أدنى من النزاهة، أن يستمر بالتعريف عن نفسه على أنه يهودي؟.

في سابقة قضائية - المحكمة العليا الإسرائيلية تمنع نشر رواية أدبية

ضربة أخرى لحرية التعبير والإبداع تطال الإنتاج الأدبي هذه المرة!

كتب سليم سلامة:

«الهزة الأرضية» المتوقعة لم تحصل. ويبدو أنه لم يعد ثمة شيء قادر على إحداث ما يمكن اعتباره «هزة أرضية» في إسرائيل. هي جولات متكررة من التعبير عن المفاجأة، الاستهجان، الدهشة، بل والاستنكار حتى، لكنها لا تتجاوز فعل الزواجع التي سرعان ما يتلاشى غبارها ويتبدد أثرها كأنها لم تكن. في انتظار «سابقة» أخرى تثير جولة / زوبعة أخرى خلفها، سرعان ما تتلاشى هي أيضاً وهكذا دواليك. وهذه هي الحال، نفسه، في «السابقة المناوئة» التي دوت أصدائها بين جدران المحكمة العليا الإسرائيلية ولم تصل سوى إلى المعنيين المباشرين، من المحققين والقضاة والمحلفين المتابعين.

وحري بأن نشير، هنا، إلى أن «السابقة القضائية» في إسرائيل وتتمتع، وفق النظام السياسي المعمول به في البلاد، بمكانة قانونية وقضائية عليا. فلا تتقدم عليها سوى النصوص التشريعية الصريحة، سواء كانت قوانين أو أنظمة وأوامر. ومن هنا الأهمية الاستثنائية الفائقة التي تولى لقرار الحكم المؤثر الذي أصدرته المحكمة العليا في إسرائيل في شهر نيسان الماضي، لكنها لم تجز نشره إلا في نهاية أيار الأخير.

وزبدة قرار الحكم هذا تقضي بمنع نشر وتوزيع كتاب رواية أدبية، بعدما تم إصداره، ونشره وبيعه بمئات النسخ، وذلك «نظراً لما يسببه من مش للخصوصية»! ليس قبل أن يشبه القضاة الرواية (الخيالية!) المبنية على قصة حب بين الكاتب المؤلف وبين المدعية بأنها مثل «معرض يشمل صورها (المدعية) عارية»!

العلاقة الخاصة والمصلحة العامة

وكانت المحكمة العليا قد أصدرت قرارها هذا في ختام النظر في التماس قدمه إليها الكاتب مؤلف الرواية ضد قرار اتخذته المحكمة المركزية في القدس ضمن إصدار أمر احترازي يمنع نشر وتوزيع الرواية.

والقصة، اختصاراً، هي أن المدعية، التي كانت صديقة الكاتب ليضع سنوات، تقدمت بدعوى إلى المحكمة المركزية في القدس مطالبة إياها بإصدار أمر يمنع توزيع الرواية بادعاء أنها (الرواية) تتضمن توصيفا أوتوبيوغرافيا دقيقاً للعلاقات الحميمة التي كانت بينهما، ولذا فمن شأن ذلك أن يؤدي إلى كشف هويتها والمس، بالتالي، بخصوصيتها وسمعتها الحسنة.

وتبين حيثيات قرار الحكم أن الشابة المدعية تعرفت على الكاتب في العام ٢٠٠١ في إحدى صالات السينما في مدينة القدس، حين كانت لا تزال طالبة تدرس الفنون في الجامعة وتقيم في شقة مشتركة مع صديقها، لصق بيت الكاتب، حيث كان يقيم مع زوجته وأولاده. ومع توالي الأيام، تعززت أواصر العلاقة بينهما حتى تحولت إلى علاقات رومانسية استمرت أكثر من خمس سنوات، كانت سرية في البداية لكنها سرعان ما خرجت إلى العلن بعدما انفصل كل منهما عن شريك حياتها السابق.

وتصف أحداث الرواية، التي صدرت في العام ٢٠٠٩، علاقات رومانسية حميمة قامت بين رجل في سن المؤلف، بعد أن سيطر عليه اليأس والإحباط من زواجه غير المرضي، وبين طالبة جامعية شابة، بدأ من لقاءهما الأول في صالة السينما. ويعمل بطل الرواية في مهنة هي نفسها مهنة المؤلف، فضلا عن بعض التفاصيل الصغيرة المميزة المستوحاة من العلاقة بين العاشقين.

وفور صدور الرواية، في العام المذكور، توجهت المدعية إلى المؤلف وإلى دار النشر طالبة منهما التوقف عن تسويق وتوزيع الكتاب،

إضافة إلى جمع جميع النسخ المتوفرة في الأسواق والمكتبات، وذلك استناداً إلى «قانون حماية الخصوصية» (١٩٨١) وقانون منع التشهير» (١٩٦٥)، ناهيك عن الادعاء بأن الكتاب ينطوي على خرق لـ «قانون حقوق التأليف» (٢٠٠٧)، إذ أن أجزاء منه تستند إلى رسائل كتبها هي بنفسها.

واستجابة لهذا التوجه، قررت دار النشر التوقف عن توزيع الكتاب، مؤقتاً وإلى حين البت في الخلاف، وقامت بجمع ما تبقى من النسخ في المكتبات، بعد أن قد تم بيع ٨٧٩ نسخة منها. لكن المدعية لم تكتف بهذا، فتقدمت بدعوى ضد المؤلف ودار النشر إلى المحكمة المركزية في القدس، التي أصدرت أمراً احترازياً مؤقتاً يمنع توزيع الكتاب، ثم حولت الأمر المؤقت إلى أمر ثابت وأمرت المؤلف بدفع تعويضات للمدعية بمبلغ ٢٠٠ ألف شيكل.

وفي المقابل، ادعى المؤلف، في رده إلى المحكمة المركزية وفي لائحة الاستئناف إلى المحكمة العليا، بأن الرواية هي نتاج أدبي خيالي محض وبأن الشخصيات الحقيقية لم تكن سوى مصدر إلهام والهام له، لا غير. وأوضح، أيضاً، أن شريكة حياته السابقة (المدعية) باركت كتابة الرواية وكانت على علم بأنها ستعالج العلاقة بينهما، بطريقة أدبية ورمزية، وبأنها ستضمن، دون شك، تفاصيل حميمة عن تلك العلاقة. وأضاف أن ثمة مصلحة جماهيرية عامة في نشر الرواية كونها تعالج مسألة إنسانية عامة - العلاقات الزوجية.

وضمن الكاتب رده واستئنافه رأيين استشاريين قدمهما خبيران أدبيان هما البروفسور أريئيل هيرشفيلد والبروفسور حنان حيفر، حاولا من خلالهما، إقناع المحكمة بأن الرواية هي خيالية وليست أوتوبيوغرافية (سيرة ذاتية) واکدا، بصورة قاطعة، أن الرواية لا تعرض واقعا حقيقياً ولا يجوز الحكم عليها بأدوات النشر الأوتوبيوغرافي، التاريخي أو الصحافي. وحذراً من أن قبول الدعوى سينطوي على إسقاطات عميقة الأثر وبعيدة المدى، وشرح حيفر للمحكمة عن الفارق بين الرواية الأوتوبيوغرافية (السيرة الذاتية) وبين الرواية الخيالية قائلاً: «إن التمييز بينهما لا يتعلق بمدى قرب الحبكة أو بعدها عن واقع حياة الكاتب، بل يستند إلى مقياس موضوعي مشتق من تفسير القارئ لمجمل الإشارات التي يتضمنها الكتاب»!

لكن قاضي المحكمة العليا، نوعام سولبيرغ، رفض موقفي الخبيرين المذكورين جملة وتفصيلاً بذريعة أن «تبني سياسة قضائية تقوم على مفهومها الأدبي ليس أمراً لاثقاً»!

الكتاب أشبه بمعرض صور عري!

في مستهل قرار المحكمة العليا (٦٦ صفحة)، الذي كتبه القاضي نوعام سولبيرغ (وهو متدين مستوطن يقيم في مستوطنة «ألون شفوت» إلى الجنوب الغربي من مدينة بيت لحم)، حدد القاضي السؤال الجوهرى والأساس التالي الذي يدور حوله الاستئناف: ما هي نقطة التوازن الأفضل بين الحق في حرية التعبير وحرية الإبداع من جهة، وبين الحق في الخصوصية والسعة الطبية من جهة أخرى؟ وذلك بعد أن سجل الاقتباس التالي من غابريئيل غارسيا ماركيز: «لكل إنسان ثلاثة أنواع من الحياة: حياة عامة، حياة خاصة وحياة سرزية»! لكن القاضي سولبيرغ أقام هذا كله، وما تلاه في نص القرار وحيثياته أيضاً، على رفضه رأي الخبيرين كما ورد أعلاه واعتباره، بالتالي، الكتاب قيد البحث رواية أوتوبيوغرافية، لا رواية خيالية.

ثم قدم القاضي سولبيرغ عرضاً مقارناً حول النهج القضائي المعتمد في بعض الدول الغربية في مثل هذه المسائل، وخلص إلى إن الوضع في إنكلترا يرجح كفة حماية الخصوصية والسعة الطبية، بينما يحتل حق الحرية في التعبير موقع الصدارة في الحالة الأميركية. كما أشار

إلى أن المحكمة الفيدرالية الدستورية في ألمانيا منعت، في العام ٢٠٠٨، نشر وتوزيع رواية أدبية تحكي قصة حب بين المؤلف وإحدى الممثلات، على خلفية ادعاءات مماثلة.

ومن هنا، عاد سولبيرغ إلى الدعوى قيد الاستئناف فكتب يقول: «إن شخصية بطله الرواية تشمل تفاصيل شخصية ومميزة كثيرة من شأنها أن تكشف عن هوية المدعية»، ومن بين هذه التفاصيل، عدد القاضي، «وصف مظهرها الخارجي، تفاصيل عن سنّها، عملها المميز، مكان تعليمها، مكان عملها ومكان إقامتها، تفاصيل عن الكاتب نفسه، شريكها، وأحداث وقعت في الناحية الفعلية، هو كتاب وأضاحي القاضي يقول: «هذا الكتاب، من الناحية الفعلية، هو كتاب توثيقي مؤهّب بأنه نتاج أدبي خيالي، ومن هنا فإن ما يسببه من مش بخصوصية المدعية هو حد وخطير... فكفنا المبدأ إلى جزئياته، بما يتناسب مع ظروف الحالة والكتاب قيد البحث، فوجدنا أن الخيال قليل جدا بينما المش كبير»! ثم ذهب القاضي سولبيرغ إلى تشبيه نشر الرواية بعرض جسد المدعية عارية أمام الناس: «لوان الكاتب أراد إقامة معرض للصور يعرض من خلاله صور المدعية عارية، لكان صدر أمر احترازي على الفور، بالتاكيد، لمنعه من القيام بذلك، فما بالنا بالنسبة لكتاب يرسم جسد المدعية في حجرة النوم ويكشف عن مكونات نفسها وأسرارها الدفينة?».

ثم خلس سولبيرغ إلى النتيجة القضائية الأخيرة معلناً «تفضيل الحق في الخصوصية على الحق في حرية التعبير»، مشيراً إلى إدراكه لحقيقة أنه يسجل سابقة قضائية ستترتب عليها إسقاطات ونتائج عميقة وبعيدة المدى، فقال صراحة: «سيجول قرارنا هذا وما يكرسه من سياسة قضائية، لا شك، دون رؤية نتائج أدبية النور مستقبلاً. لكن هذا أحد أبعاد الاعتبارات المركزية في نظران. ستخسر الإنسانية جمعاء عدداً من النتاجات الأدبية، حقاً، لكن هذه الحجة لا يمكنها تغيير قرارنا. فثمة قيم يجدر أن نخسر بعض «الكتب الجيدة» لقاءها، لكن الإنسان قبل الكتاب. فالكتاب يأتي لخدمة الإنسانية، لا العكس!» ومن بين الأمور الملتمنة للنظر في قرار الحكم هذا، انضمام القاضيين الآخرين في هيئة المحكمة، القاضي مريام ناوور والقاضي سليم جبران، إلى رأي سولبيرغ وتبنيه، نصاً وروحاً، رغم إشارة الأولى إلى أن «النتيجة التي تتمثل في منع نشر كتاب أنجز تأليفه هي نتيجة قاسية وينبغي قصرها على الحالات الاستثنائية»، معتبرة أن الكتاب قيد البحث هو كذلك فعلاً، إذ أن «الجملة النموذجية المدونة على غلاف الكتاب ومفادها أن حبكة الرواية وشخصياتها، جميعاً، هي من نسج خيال المؤلف وأية علاقة بينها وبين شخصيات حقيقية وأشخاص حقيقيين وأحداث حصلت في الواقع هي محض صدفة لا غير - هذه الجملة لا تعكس الحقيقة في هذه الحالة»!

وقد أيد القاضيان المذكوران قرار سولبيرغ في انطلاقه الواضح من خلفياته الدينية، أساساً، واستناده، بصورة رئيسية، إلى «الموروث العبري» في تفضيل القضاء الأوروبي (الذي يضع في الصدارة الحق في الخصوصية) على القضاء الأميركي (الذي يضع في الصدارة الحق في حرية التعبير)، منها بأن «الطريقة الأميركية بعيدة عن التقاليد الدستورية الإسرائيلية، عن الإطار القانوني وعن إرثنا العبري»، ومستغرقاً في تدعيم موقفه باقتباسات عديدة وواسعة من الشرائع العبرية، ليصل إلى القول إن «الحق في الخصوصية يطل وازحاً من بين ثنايا الأدبيات الواسعة جدا في القضاء العبري»!

«سابقة خطيرة جدا تستدعي بحثاً إضافياً»

أثار قرار الحكم هذا عاصفة بين أوساط الأدباء والمحققين، بوجه خاص، في إسرائيل فاجمعوا على أنه يشكل «سابقة خطيرة جدا»، رغم



اختلافهم في تقييم الرواية من حيث مستواها الأدبي ومن حيث مدى كشفها حقاً عن جوانب وتفاصيل حميمة تتعلق بشخصيات حقيقية في الواقع. وركز المعلقون على الخطورة الاستثنائية التي تنطوي عليها هذه السابقة القانونية في كل ما يتعلق بحرية التعبير، عامة، وإلا إنتاج الأدبي، خاصة، إذ ستشكل سبباً مسلطاً على رقاب الكتاب أنفسهم في مسيرة انكبابهم على الكتابة الأدبية ما سيدفعهم، اضطراراً، إلى ممارسة نوع جديد من الرقابة الذاتية استثنائي في صرامته وتشدده، خشية التعرض لدعاوى قضائية لاحقا. والامر نفسه يمكن أن يقال، بالطبع، عن الناشئين الذين سيعدمون إلى الرقابة الذاتية الصارمة والمشددة ذاتها فيقومون بفحص أي إنتاج أدبي جديد يعتزمون إصداره ونشره فحفا معمقا وتدقيقيا كي يتجنبوا الوقوع تحت طائلة القانون، في ضوء هذه السابقة القضائية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تضع هذه السابقة سلاحاً ماضياً بين يدي أي شخص قد يدعي بأن إنتاجاً أدبياً ما يعد للطبع والنشر يتضمن مساً بخصوصيته وكشفاً لتفاصيل شخصية عنه، الأمر الذي من شأنه أن يدفع دور النشر إلى التخلي عن النشر والإصدار والتوزيع، خشية مواجهات قضائية لاحقة تضعهم السابقة المذكورة خلالها في موضع الخاسر المؤكد سلفاً، تقريباً.

وأشار بعض المعلقين إلى أن عشرات، إن لم يكن مئات، الأعمال الأدبية المختلفة (رواية وشعر وقصة) التي صدرت ونشرت ووزعت في إسرائيل خلال العقود المنصرمة لم يكن من الممكن أن ترى النور وفقاً لمعايير قرار المحكمة العليا الأخير والسابقة القضائية التي يسجلها. ووصف أحد المعلقين ذلك بالقول: «إن العديد من تلك الأعمال لم يكن قادراً على الصمود في امتحان سولبيرغ»!

واعتبر يوفال كارنيل، المحاضر في الحقوق والإعلام في «المركز متعدد المجالات» في هرتسليا، أن هذا القرار يشكل «انحرافاً جدياً وجوهرياً عن القاعدة التي كان معمولاً بها حتى اليوم في القضاء الإسرائيلي عامة، وفي المحكمة العليا خاصة، والتي ارتأت - في الحالات المشابهة - تفضيل حرية المؤلف في التعبير والإبداع. أما هذا القرار فيعرض حرية الإبداع والتعبير لخطر جدي وحقيقي. فقد اختارت المحكمة تبني التفسير الذي يعبر عن مشاعر المدعية الذاتية، بينما ليس هذا هو تفسير القارئ العادي الذي لا يعرف شيئاً عنها شخصياً وعن قصة حياتها الشخصية وهو لا يبحث، في العادة، عن حقائق واقعية وموضوعية».

وأعاد كارنيل إلى الأذهان حقيقة أن القاضي سولبيرغ نفسه كان اختط المسار ذاته في تقييد حرية الرأي والتعبير في ما يعرف باسم «قضية الضابط ر»، وهي الدعوى التي قدمها ضابط في الجيش الإسرائيلي على خلفية إعداد تحقيق صحفي في بيته في برنامج تلفزيوني («عوفدا»، - حقيقة) حول جريمة قتل الطفلة إيمان الهمص عند نقطة للجيش الإسرائيلي في جنوب قطاع غزة يوم ٢٠٠٤/١٠/٥. فقد قرر سولبيرغ (قاضي المحكمة المركزية في القدس آنذاك) قبول دعوى الضابط الإسرائيلي والإزام الصحافية بإيلانه دايان وشركة «طلعات» للث في القناة التلفزيونية الثانية بتعويضه ما ليا مبلغ ٣٠٠ ألف شيكل. وقال كاننيل («هارتس» - ٢٠١٤/٥/٢٥): «في الحالتين، اختار سولبيرغ تبني تفسير المدعي بوصفه الطريقة الوحيدة لقراءة النص، التلفزيوني أو الأدبي، مما أوصله إلى الحاجة إلى ممارسة الرقابة، بل الشطب. ولكن هذا التفسير يشكل الآن سابقة خطيرة جدا لدى إقحامه عالم أدب الخيال. إنه يشكل مساً جدياً بحرية التعبير والإبداع في إسرائيل، بالتوازن المطلوب بين حرية التعبير والحق في الخصوصية، ولذا فهو يستدعي إعادة المحكمة العليا النظر في الموضوع في إطار بحث إضافي بهيئة قضاة موسعة»!

هذا الملحق
ممول من قبل الاتحاد الأوروبي



«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الأوروبي»

تابعونا على الفيسبوك



http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب



http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959

هاتف: 2966201 - 2 - 00970

فاكس: 2966205 - 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي